

قَصِيدَةُ بَدْءِ الْإِلَهِي (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- يَقُولُ الْعَبْدُ فِي بَدْءِ الْأَمَالِي
 - ٢- إِلَهَ الْخَلْقِ مَوْلَانَا قَدِيمٌ
 - ٣- هُوَ الْحَيُّ الْمُدَبِّرُ كُلِّ أَمْرٍ
 - ٤- مُرِيدُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ الْقَبِيحِ
 - ٥- صِفَاتُ اللَّهِ لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتٍ
 - ٦- صِفَاتُ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ طُرًّا
 - ٧- نُسَمِّي اللَّهَ شَيْئًا لَا كَالْأَشْيَا
 - ٨- وَلَيْسَ الْأَسْمُ غَيْرًا لِلْمُسَمَّى
 - ٩- وَمَا إِنْ جَوْهَرٌ رَبِّي وَجِسْمٌ
 - ١٠- وَفِي الْأَذْهَانِ حَقٌّ كَوْنُ جُزْءٍ
 - ١١- وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا تَعَالَى
 - ١٢- وَرَبُّ الْعَرْشِ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكِنْ
- لِتَوْحِيدٍ يَنْظُمُ كَاللَّالِي
وَمَوْصُوفٌ بِأَوْصَافِ الْكَمَالِ
هُوَ الْحَقُّ الْمُقَدَّرُ ذُو الْجَلَالِ
وَلَكِنْ لَيْسَ يَرْضَى بِالْمَحَالِ
وَلَا غَيْرًا سِوَاهُ ذَا انْفِصَالِ
قَدِيمَاتٌ مَصُونَاتُ الرِّوَالِ
وَذَاتًا عَنْ جِهَاتِ السَّتِّ خَالِي
لَدَى أَهْلِ الْبَصِيرَةِ خَيْرُ آلِ
وَلَا كُلُّ وَبَعْضٌ ذُو اشْتِمَالِ
بِلَا وَصْفِ التَّجَرِّي يَا ابْنَ خَالِي
كَلَامُ الرَّبِّ عَنْ جَنَسِ الْمَقَالِ
بِلَا وَصْفِ التَّمَكُّنِ وَأَنْصَالِ

(١) ملاحظة: الأبيات ما بين معكوفتين [] وهي الأبيات رقم: (٤٩، ٥٠، ٥٣، ٦٠، ٦٧) لم

يدرجها النكساري في شرحه.

١٣ - وَمَا التَّشْبِيهُ لِلرَّحْمَنِ وَجْهًا

١٤ - وَلَا يَمْضِي عَلَى الدِّيَانِ وَقْتُ

١٥ - وَمُسْتَعْنٍ إِلَهِي عَنْ نِسَاءٍ

١٦ - كَذَا عَنْ كُلِّ ذِي عَوْنٍ وَنَصْرٍ

١٧ - يُمِيتُ الْخَلْقَ قَهْرًا ثُمَّ يُحْيِي

١٨ - لِأَهْلِ الْخَيْرِ جَنَاتٍ وَنُعْمَى

١٩ - وَلَا يَفْنَى الْجَحِيمُ وَلَا الْجِنَانُ

٢٠ - يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ

٢١ - فَيَنْسَوْنَ التَّعِيْمَ إِذَا رَأَوْهُ

٢٢ - وَمَا إِنْ فَعَلَ أَصْلَحَ ذُو افْتِرَاضٍ

٢٣ - وَفَرَضَ لَا زِمَ تَصْدِيقُ رُسُلٍ

٢٤ - وَخَتَمَ الرُّسُلَ بِالصَّدْرِ الْمُعَلَّى

٢٥ - إِمَامُ الْأَنْبِيَاءِ بِلَا اخْتِلَافٍ

٢٦ - وَبَاقٍ شَرْعُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ

٢٧ - وَحَقُّ أَمْرٍ مِعْرَاجٍ وَصِدْقٌ

٢٨ - وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَفِي أَمَانٍ

فَصْنٌ عَنْ ذَاكَ أَصْنَافَ الْأَهْلِي

وَأَحْوَالٍ وَأَزْمَانٍ بِحَالٍ

وَأَوْلَادٍ إِنْسَاتٍ أَوْ رِجَالٍ

تَفَرَّدَ ذُو الْجَلَالِ وَذُو الْمَعَالِي

فَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الْحِصَالِ

وَلِلْكَفَّارِ أَدْرَاكُ التَّكَالِ

وَلَا أَهْلُوهُمَا أَهْلُ انْتِقَالٍ

وَإِدْرَاكِ وَضَرْبٍ مِنْ مِثَالٍ

فَيَا خُسْرَانَ أَهْلِ الْاِعْتِرَالِ

عَلَى الْهَادِي الْمُقَدَّسِ ذِي التَّعَالِي

وَأَمْلَاكِ كِرَامٍ بِالتَّوَالِي^(١)

نَبِيِّ هَاشِمِيٍّ ذُو جَمَالٍ

وَتَاجِ الْأَصْفِيَاءِ بِلَا اخْتِلَالٍ

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَارْتِحَالٍ

فَفِيهِ نَصُّ أَخْبَارِ عَوَالِي

عَنْ الْعِصْيَانِ عَمْدًا وَانْعِرَالٍ

(١) وفي بعض النسخ: بالنوالي.

٢٩- وَمَا كَانَتْ نَبِيًّا قَطُّ أَنْشَى

٣٠- وَذُو الْقُرْنَيْنِ لَمْ يَعْرِفْ نَبِيًّا

٣١- وَعِيسَى سَوْفَ يَأْتِي ثُمَّ يَتُوبِي

٣٢- كَرَامَاتِ الْوَلِيِّ بِدَارِ دُنْيَا

٣٣- وَلَمْ يَفْضُلْ وَلِيٌّ قَطُّ دَهْرًا

٣٤- وَلِلصَّدِّيقِ رُجْحَانٌ جَلِيٌّ

٣٥- وَلِلْفَارُوقِ رُجْحَانٌ وَفَضْلٌ

٣٦- وَذُو الثَّوْرَيْنِ حَقًّا كَانَ خَيْرًا

٣٧- وَلِلْكَرَّارِ فَضْلٌ بَعْدَ هَذَا

٣٨- وَلِلصَّدِّيقَةِ الرُّجْحَانُ فَاعْلَمْ

٣٩- وَلَمْ يَلْعَنَ يَرِيدًا بَعْدَ مَوْتٍ

٤٠- وَإِيمَانُ الْمُقَلِّدِ ذُو اعْتِبَارٍ

٤١- وَمَا عُذْرٌ لِذِي عَقْلٍ بِجَهْلٍ

٤٢- وَمَا إِيْمَانُ شَخْصٍ حَالٍ بِأَسٍ

٤٣- وَمَا أَفْعَالُ خَيْرٍ فِي حِسَابٍ

٤٤- وَلَا يُقْضَى بِكُفْرٍ وَارْتِدَادٍ

٤٥- وَمَنْ يَنْوِ ارْتِدَادًا بَعْدَ دَهْرٍ

وَلَا عَبْدٌ وَشَخْصٌ ذُو افْتِعَالٍ

كَذَا لَقْمَانُ فَأَحْذَرُ عَنْ جِدَالٍ

لِدَجَّالٍ شَقِيٍّ ذِي حَبَالٍ

لَهَا كَوْنٌ فَهُمْ أَهْلُ التَّوَالٍ

نَبِيًّا أَوْ رَسُولًا فِي انْتِحَالٍ

عَلَى الْأَصْحَابِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ

عَلَى عُثْمَانَ ذِي الثَّوْرَيْنِ عَلِيٍّ

مِنْ الْكَرَّارِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ

عَلَى الْأَغْيَارِ طَرًّا لَا تَبَالِي

عَلَى الزَّهْرَاءِ فِي بَعْضِ الْخِصَالِ

سِوَى الْمِكْتَارِ فِي الْإِغْرَاءِ غَالِي

بِأَنْوَاعِ الدَّلَائِلِ كَالْتِّصَالِ

بِحِلَاقِ الْأَسَافِلِ وَالْأَعَالِي

بِمَقْبُولِ لِقْفَدِ الْإِمْتِسَالِ

مِنْ الْإِيْمَانِ مَفْرُوضِ الْوِصَالِ

بِعَهْرٍ أَوْ بِقَتْلٍ وَاخْتِزَالِ

يَصْرُ عَنْ دِينٍ حَقٌّ ذَا انْسِلَالِ

بَطْوَعٍ رَدِّ دِينٍ بِاَعْتِقَالٍ
بِمَا يَهْدِي وَيَلْغُو بِارْتِحَالٍ
لِفَقْهِهِ لَاحٍ فِي يُمْنِ الْهَلَالِ
مَعَ التَّكْوِينِ خُذْهُ لَا كِتِحَالِ
وَإِنْ يَكْزُرُهُ مَقَالِي كُلِّ قَالِي^(١)
سَيُئْلِي كُلِّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ
عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ سُوءِ الْفِعَالِ
مِنْ الرَّحْمَنِ يَا أَهْلَ الْأُمَالِ
فَكُونُوا بِالتَّحَرُّزِ عَنْ وَبَالِ
وَبَعْضًا نَحْوَ ظَهْرِ وَالشَّامِ
عَلَى مَتْنِ الصَّرَاطِ بِلَا اهْتِيَالِ
لِأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ كَالْجَبَالِ
وَقَدْ يَنْفِيهِ أَصْحَابُ الضَّلَالِ

٤٦- وَلَفْظُ الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ
٤٧- وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرٍ حَالٍ سَكْرٍ
٤٨- وَمَا الْمَعْدُومُ مَرْئِيًّا وَشَيْئًا
٤٩- [وَعَيْرَانِ الْمَكُونُ لَا كَشْيَةٍ
٥٠- [وَإِنَّ السُّحْتَ رِزْقٌ مِثْلَ حِلٍّ
٥١- وَفِي الْأَجْدَاثِ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي
٥٢- وَلِلْكَفَّارِ وَالْفَسَّاقِ بُغْضًا^(٢)
٥٣- [دُخُولُ النَّاسِ فِي الْجَنَاتِ فَضْلٌ
٥٤- حِسَابُ النَّاسِ بَعْدَ الْبَعْثِ حَقٌّ
٥٥- وَتُعْطَى الْكُتُبُ بَعْضًا نَحْوِ يُمْنِي
٥٦- وَحَقٌّ وَزَنُ أَعْمَالٍ وَجَرِيٌّ
٥٧- وَمَرْجُوٌّ شَفَاعَةُ أَهْلِ خَيْرٍ
٥٨- وَلِلدَّعَوَاتِ تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ

(١) وفي بعض النسخ: وَلَمْ يَكْزُرْهُ مَقَالِي غَيْرِ قَالٍ.

(٢) وفي بعض النسخ: وَلِلْكَفَّارِ وَالْفَسَّاقِ (يُقْضَى)، بصيغة المجهول من القضاء، وفي نسخة صحيحة (بغضًا) بالعين المعجمة على أن نائب منصوب بالحالية، أي: مبغوضين، أو بالعلية، أي: بغضًا من الله لهم، وعلى بعض النسخ بعضًا بالعين المهملة مخفوضًا على أنه بدل من الفساق بدل البعض.

عذاب القبر من سوء الفِعال: عذاب مرفوع

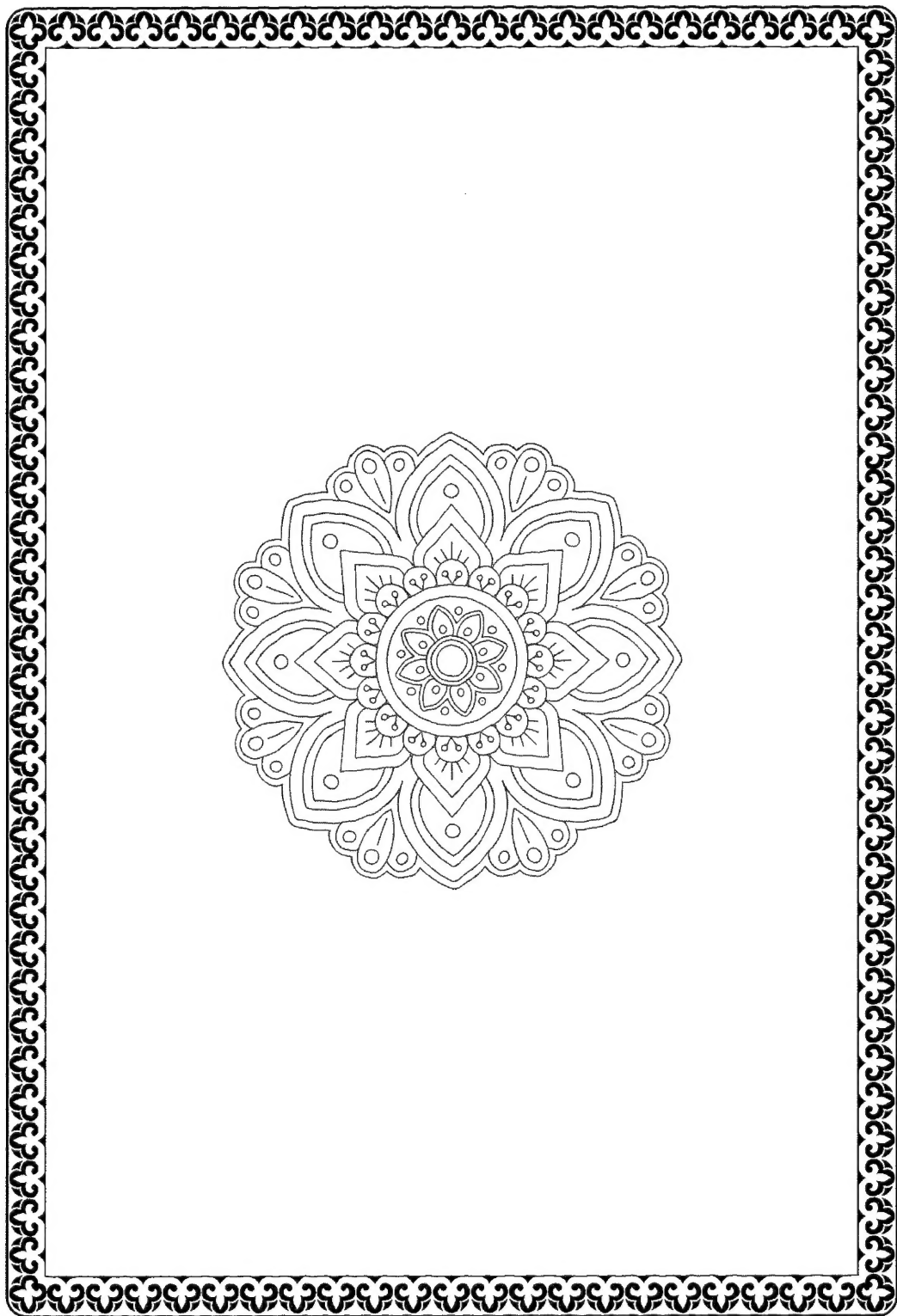
عَدِيمُ الْكُونِ فَاسْمَعِ بِاجْتِدَالِ
عَلَيْهَا مَرَّ أَحْوَالِ خَوَالِي [
بُسُوءِ الذَّنْبِ فِي دَارِ اشْتِعَالِ
بَدِيعِ الشَّكْلِ كَالسَّحْرِ الْحَلَالِ
وَيُخَيِّ الرُّوحَ كَالْمَاءِ الرُّزَالِ
تَنَالُوا جِنْسَ أَصْنَافِ الْمَنَالِ
بِذِكْرِ الْخَيْرِ فِي حَالِ ابْتِهَالِ
وَيُعْطِيهِ السَّعَادَةَ فِي الْمَالِ
لِمَنْ بِالْخَيْرِ يَوْمًا قَدْ دَعَا لِي]

٥٩ - وَدُنْيَانَا حَدِيثٌ وَالْهَيُولَى
٦٠ - [وَالْجَنَّاتِ وَالَّتِيرَانِ كَوْنُ
٦١ - وَذُو الْإِيمَانِ لَا يَبْقَى مُقِيمًا
٦٢ - لَقَدْ أَلْبَسْتُ لِلتَّوْحِيدِ وَشِيًّا^(١)
٦٣ - يُسَلِّي الْقُلُوبَ كَالْبُشْرِ بِرُوحِ
٦٤ - فَخَوْضُوا فِيهِ حِفْظًا وَاعْتِقَادًا
٦٥ - وَكُونُوا عَوْنَ هَذَا الْعَبْدِ دَهْرًا
٦٦ - لَعَلَّ اللَّهَ يَغْفُوهُ بِفَضْلِ
٦٧ - [وَإِنِّي الدَّهْرَ أَدْعُو كُنْهَ وَسْعِي^(٢)



(١) في بعض النسخ: نَطْمًا.

(٢) في بعض النسخ: وَإِنِّي الْحَقَّ أَدْعُو كُلَّ وَقْتٍ.

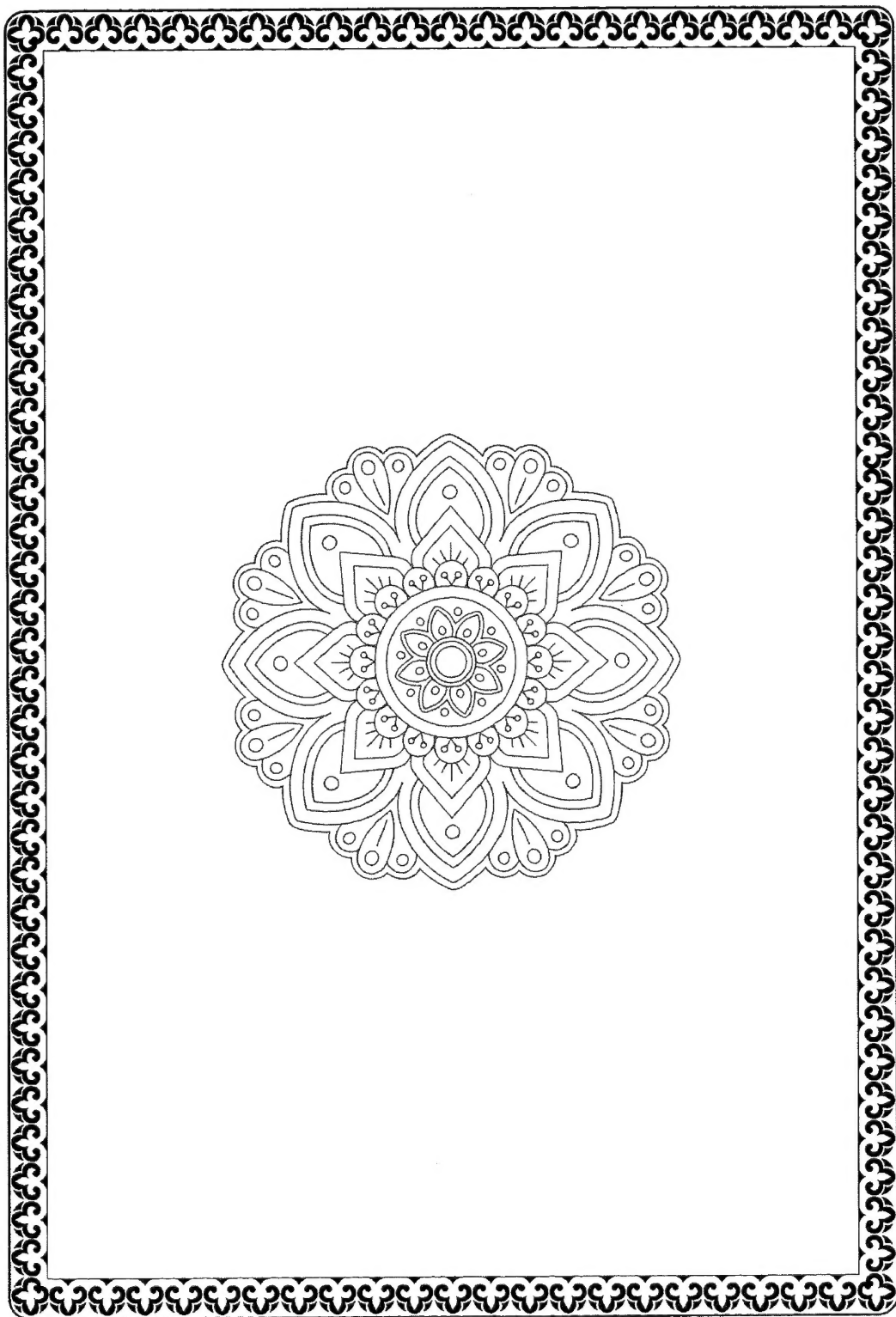


شَحْ
قَصِيدَةُ بَدِئِ الْإِمَامِ إِلَى

لِسِرَاجِ الدِّينِ الْأَوْشِيِّ (ت ٥٧٥ هـ)

لِلْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ النَّكَّارِيِّ الْحَنْفِيِّ
الْمُتَوَفَّى ٩٠٠ هـ

تَحْقِيقُ
أَكْرَمُ مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيلَ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَهٌ مَالِكٌ مَوْلَى الْمَوَالِي لَهُ وَصْفُ التَّكْبَرِ وَالتَّعَالِي
إِلَهٌ لَا يُنَازَعُهُ شَرِيكٌ وَيَخْلُقُ مَا يَشَاءُ بِلَا مِثَالِي
جَلِيلٌ جَلَّ عَنْ شَبِّهِ وَمِثْلٍ عَزِيزٌ عَزَّ عَنْ عَمٍّ وَخَالٍ

١- يَقُولُ الْعَبْدُ فِي بَدْءِ الْأَمَالِي لِتَوْحِيدٍ يَنْظُمُ كَاللَّالِي

المراد بالعبد: نفسه، البدء: الابتداء، والأمالى: جمع الإملاء وهو الكتب
عن ظهر القلب من غير استعانة بكتاب.

المراد بالتوحيد: توحيد الله تعالى، وهو: الإقرار باللسان والتصديق
بالجنان: أنه أحد في ذاته واحد في صفاته. النظم: الجمع، يقال: نظمت اللؤلؤ
أي جمعته. اللآلى: جمع اللؤلؤ وهو المعروف.

قوله: (لتوحيد) متعلق بقول، أي: يقول لاعتقاد التوحيد، أي: لكونه
معتقداً^(١) بالتوحيد بصفة القدم وصفات الكمال، ولا يجوز أن يتعلق بالبدء
كما زعم البعض؛ لأنَّ الابتداء ليس بالتوحيد، بل ابتدأ بالبحث عن القدم
وصفات الكمال.

(١) ب: مقيداً.

وقوله: (بنظم) يتعلّق بالبدء، ويجوز أن يتعلّق بالقول، والأوّل أولى لقربه.
كَاللَّائِي: صفةٌ للنّظم، أي: مثل نظم اللّائِي، أو: كائنٌ كنظم اللّائِي في
الحُسْنِ والبهاء.

وفي هذا البيت إشارةٌ إلى أنّ الواجبَ على العبدِ العاقلِ أوّلاً: الاعتقادُ
بالتّوحيدِ والتبرُّؤ عن النّظيرِ والشّريكِ، ومعرفةِ الله تعالى بالنّظرِ والفكرِ، ثمّ
وصفه بما يليقُ به.

قال رحمه الله:

٢- إِلَهَ الْخَلْقِ مَوْلَانَا قَدِيمٌ وَمَوْصُوفٌ بِأَوْصَافِ الْكَمَالِ

المرادُ بالإله: المعبود، وبالخلق: المخلوق، وهو ما سوى الله تعالى،
المولى: اسمٌ مُشترَكٌ بينَ الأعلى والأسفل، والمرادُ هنا الأوّل بقريضةٍ إضافته
إلى الخلق، وهو أعني.

قوله: (مولانا) صفةٌ للإله، قديمٌ: خبره، والمرادُ بصفاتِ الكمال: الصّفاتُ
الثبوتية، وهي ما يلزمُ من نفيه نقيصة؛ كالقدرة والعلم والحياة والإرادة وغير ذلك.

وفي هذا البيت مقامان: أحدهما: إنّ معبودَ الخلقِ قديمٌ، والثاني: إنّهُ موصوفٌ
بأوصافِ الكمال، أمّا المقامُ الأوّل: فلائهُ لو لم يكن قديماً لكان حادثاً إذ لا
واسطةَ بينهما؛ لأنّ القديم: ما لا ابتداءَ لوجوده، والحادث: ما لوجوده ابتداءً،
ولا واسطةَ بينَ النّفي والإثبات، لكن الثاني أعني كونه حادثاً باطلٌ؛ لأنّهُ على
تقديرِ حدوثه يحتاجُ إلى مُحدِّثٍ آخر، إذ الحادثُ هوَ ما كان الوجودُ والعدمُ
بالنسبةِ إليه سواءً، فتخصيصهُ بالوجودِ دونَ العدمِ بلا مخصّصٍ ممتنع، فلا بدَّ
لَهُ من مُحدِّثٍ، ويُنقلُ الكلامُ إلى ذلك المُحدِّثِ، فإمّا أن يتسلسلَ وهو باطلٌ

لما ذُكِرَ في المطوّلات، أو ينتهي إلى مَنْ هُوَ قديمٌ وهُوَ المطلوب.

وأما المقام الثاني: وهو أنّه يتّصفُ بصفات الكمال؛ فلائِه لو لم يتّصف بها لا تتّصف بأضدادها، كالجهل والعجز والموت وغير ذلك، وهي نقائص، لكن الثاني ظاهر الاستحالة لآئه من أمارات الحدوث، ولا يتّصف بها.

على أن الله تعالى نصّ في كلامه القديم على ذلك حيث قال تعالى: وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١]، ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، إلى غير ذلك من الآيات، وفي اتّصافه بها اختلاف لا يليق بهذا المقام ذكرها.

قال غفر الله له:

٣- هُوَ الْحَيُّ الْمُدَبِّرُ كُلُّ أَمْرٍ هُوَ الْحَقُّ الْمَقْدَرُ ذُو الْجَلَالِ

الحي: صفة من صفات الكمال ولا وجه لذكره، وقد ذكرنا معنى الحياة في «شرح العمدة».

المدبّر: هو المتعيّن في الإيجاد مع علمه بعواقب الأمور، ومفعول المقدر محذوف، أي: كلُّ أمرٍ بقرينة ما تقدّم، أي: يُقدّر كلُّ شيءٍ في الأزل على ما هو عليه من خيرٍ أو شرٍّ من حسنٍ أو قبحٍ، فعلى هذا يكون كلُّ شيءٍ بقدره وقضائه. والجلال: هو من الصفات السلبية، ككونه ليس بجسم ولا مركّب وغير ذلك.

فالحاصل إنّ هذه البيت يشتمل على ثلاث دعاوى: أحدها: إنّهُ خالق كلِّ شيءٍ من الجواهر والأعراض، وقدرته شاملةٌ لجميع الموجودات، فيدخل

فيه أفعال العباد، وإلى هذا أشار بقوله: (المُدَبِّرُ كُلُّ أَمْرٍ)؛ لأنَّ (كُلَّ) للإحاطة، خلافاً للمعتزلة، فإنَّ العبدَ عندهم مُوجِدٌ لأفعاله لا على سبيل الإيجاب، بل على صفة الاختيار.

ولنا: إنَّ العبدَ لو كانَ مُوجِداً لأفعالٍ نفسه لكانَ عالماً بتفاصيلها، إذ لو جَوَّزَ الإيجادَ من غيرِ علمٍ لبطلَ دليلُ إثباتِ عالميَّةِ الله تعالى، لجواز أن يصدرَ عنه حينئذِ العالمُ مع عَدَمِ علمه بشيءٍ منه، ولكنَّ العبدَ غيرُ عالمٍ بتفاصيلها، أمَّا أوَّلاً: ففي حقِّ النَّائمِ، وأمَّا ثانياً: فلا نَّ الفاعلَ للحركة البطيئة قد فعلَ السُّكُونُ في بعضِ الأحيان، والحركة في بعضها، مع أنَّه لا شعورَ له بالسُّكُونِ.

احتجَّ الخصمُ: بأنَّ فعلَ العبدِ لو كانَ بخلقِ الله تعالى وإيجاده لما كانَ العبدُ متمكناً من الفعلِ البتَّة، لأنَّه إنَّ لم يخلقه الله تعالى فيه كانَ ممتنعَ الحصولِ، وإنَّ خلقه الله تعالى فيه لكانَ واجبَ الحصولِ، ولو لم يكنِ العبدُ متمكناً من الفعلِ والتَّركِ لكانتْ أفعاله جاريةً مجرى حركاتِ الجماداتِ، فكما أنَّ البديهةَ جازمةٌ بأنَّه لا يجوزُ أمرُ الجماداتِ ونهْيها ومدحها وذمُّها، وجب أن يكونَ الأمرُ كذلكَ في أفعالِ العبادِ، فلمَّا كانَ ذلكَ باطلاً علمنا أنَّ العبدَ مُوجِدٌ لأفعاله^(١).

والجواب: إنها بخلقِ الله تعالى، لكن عندَ مباشرته إياها، فالأمرُ والنَّهي والمدحُ والذَّمُّ للمباشرة والكسبِ لا للإيجادِ.

ثمَّ إنَّ الله تعالى أجرى العادةَ بأنَّ العبدَ إذا صمَّمَ على الطاعةِ فإنَّه يخلقها، ومتى صمَّمَ على المعصيةِ فإنَّه يخلقها، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ العبدَ إمَّا أن يكونَ مُسْتَبِداً بإدخالِ شيءٍ في الوجودِ أو لا يكونَ، فهذا دائرٌ بينَ النَّفي والإثباتِ ولا واسطةَ

(١) ساقطة من: أ، ب.

بينهما، فإن كان الأول فقد سلمتم قول المعتزلة، وإن كان الثاني كان العبد مضطراً؛ لأن الله تعالى إذا خلقه في العبد حصل لا محالة، وإذا لم يخلقه استحال حصوله فيه، فكان العبد مضطراً ويعود الإشكال، فظهر أن الكسب اسم بلا مُسمى، لأن تصميم العبد أيضاً فعل، فيكون واقعاً بقدرة الله.

ولصعوبة هذا المقام أنكر السلف على المناظرين فيه، وقد تكلمنا في هذا المقام في «شرح العمدة»، ومن أراد زيادة الاطلاع فليطالع.

وثانيها: إن كل شيء بقدرة الله تعالى، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فإنه في إفادة العموم صريح، وهو عبارة عن العلم بجميع الموجودات في الأزل على سبيل الإبداع، والقضاء هو وجودها في موادها الخارجية مفصلةً واحداً بعد واحد على ما سبق به العلم الأزلي، وروي على العكس، والبحث عن ثالثها سيجيء إن شاء الله.

قال رحمه الله:

٤ - مُرِيدُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ الْقَبِيحِ وَلَكِنْ لَيْسَ يَرْضَى بِالْمَحَالِ

قال صاحب «الصحائف»^(١): (معنى الإرادة واضح عند العقل، إذ كل أحد

(١) (الصحائف الإلهية) وشرحه: ويسمى بـ (المعارف في شرح الصحائف)، كلاهما في علم الكلام لـ: محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي، شمس الدين الحكيم من كتبه أيضاً: (قسطاس الميزان وشرحه) في المنطق، و(آداب البحث)، و(آداب الفاضل) و(أشكال التأسيس) في الهندسة، و(مفتاح النظر) شرح (المقدمة) في الجدل للنسفي، و(المنية والأمل في علم الجدل)، و(شرح المقدمة البرهانية للنسفي) قال إسماعيل البغدادي: رأيت فيه أنه فرغ منه سنة (٦٩٠هـ) ينظر: الأعلام (٦ / ٣٩)، وهدية العارفين (٢ / ١٠٦)، وكشف الظنون (٢ / ١٠٧٥).

مَنَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَصْدَرَ مِنْهُ فَعْلٌ أَوْ تَرْكٌ يَظْهَرُ فِي نَفْسِهِ حَالَةٌ مَيْلَانِيَّةٌ تَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْاِخْتِيَارَ قَرِيبًا مِنْهَا، وَكَأَنَّهُ مَعَ اعْتِبَارِ مِلَاحَظَةِ الطَّرْفِ الْآخَرِ^(١).

وَفِي مَعْنَى إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى اخْتِلَافٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا عَيْنُ الْعِلْمِ، وَبَعْضُهُمْ: إِنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ غَيْرُ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ.

وَبَعْضُهُمْ: إِنَّهَا عِلْمُهُ تَعَالَى بِمَا فِي الْفِعْلِ مِنَ الْمَصْلُوحَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْإِبْجَادِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ^(٢)، وَبَعْضُهُمْ: إِنَّهَا فِي أَفْعَالِهِ عِلْمُهُ بِهَا، وَفِي أَفْعَالِ الْغَيْرِ الْأَمْرِ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْكَعْبِيِّ^(٣).

وَالرِّضَاءُ: كَوْنُ الشَّيْءِ مُسْتَحْسَنًا عِنْدَهُ، وَالْمُحَالُ: مَا يَمْتَنَعُ وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ، وَالْمَرَادُ هُنَا مَا كَانَ بَعِيدًا عَنِ الصَّوَابِ عِنْدَ أَوْلِي النُّهْيِ كَالْكَفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ

(١) الصَّحَائِفُ الْإِلَهِيَّةُ (ص ٣٣٨).

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الطَّيِّبِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ الْمُتَكَلِّمُ الْمُعْتَزَلِيُّ، شَيْخُ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْمُتَنَصِّرِ لَهُمْ وَالْمُحَامِي عَنْ ذِمَّتِهِمْ، لَهُ: (الْمُعْتَمَدُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ) وَ(تَصْفِيحُ الْأَدْلَةِ)، (ت ٤٣٦ هـ). يَنْظُرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٧ / ٥٨٨)، الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (١٢ / ٥٣).

(٣) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَعْبِيُّ، مِنْ بَنِي كَعْبٍ، الْبَلْخِيُّ الْخُرَاسَانِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ: أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ. كَانَ رَأْسَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ تَسْمَى (الْكَعْبِيَّةَ) وَلَهُ آرَاءُ وَمَقَالَاتٌ فِي الْكَلَامِ انْفَرَدَ بِهَا. وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَلْخٍ، وَلَدَ (سنة ٢٧٣ هـ) وَأَقَامَ بِبَغْدَادَ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: مِنْ مَقَالَتِهِ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ وَأَنْ جَمِيعَ أَفْعَالِهِ وَأَقْعَةٍ مِنْهُ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ وَلَا مَشِيئَةٍ مِنْهُ لَهَا). لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: (التَفْسِيرُ) وَ(تَأْيِيدُ مَقَالَةِ أَبِي الْهَذِيلِ) وَ(قَبُولُ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ) وَغَيْرُهَا. وَلِلْإِمَامِ الْمَاتَرِيذِيِّ كِتَابٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ. (ت ٣١٩ هـ). يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ (٤ / ٦٥)، تَارِيخُ بَغْدَادَ (٩ / ٣٨٤)، وَلِسَانُ الْمِيزَانِ (٣ / ٢٥٥).

كما قال الشاعر^(١):

تعصى الإله وأنت تظهرُ حُبَهُ هذا مُحَالٌ في الفِعالِ بديعُ
لو كان حُبُّكَ صادقاً لأطعتهُ إنَّ المحبَّ لمن يحبُّ مطيعُ

أي: هذا بعيدٌ في العقلِ وبديعٌ في الفِعالِ، إذا تقرر هذا فنقول: ممَّا مرَّ من أنَّه موجدٌ لجميع الكائنات، ثبت أنَّه مُريدٌ له؛ لأنَّه موجدُه على سبيل الاختيارِ، وكلُّ من أوجده على سبيل الاختيارِ فهو مريدٌ له، يتَّج: إنَّه مريدٌ له وهو المطلوب. لكن ما كان منه قبيحاً لا يتعلَّقُ به أمرُه ورضاهُ ومحَبَّته، بل يتعلَّقُ به سخطُه وكرَاهتُه.

وقالت المعتزلة: ما كان منه معصيةً فلا يتعلَّقُ به إرادته، وما كان طاعةً وخيراً فهو بإرادته.

قال تغمّده الله برحمته:

هـ - صِفَاتُ اللَّهِ لَيْسَتْ عَيْنِ ذَاتٍ وَلَا غَيْرًا سِوَاهُ ذَا انفِصَالِ

اختلفوا في أنَّ صفات الله تعالى هل هي عينُ الذاتِ أو غيرها، ذهب الفلاسفةُ إلى أنَّها عينُ الذاتِ، ويقربُ من قولهم قولُ المعتزلة: إنَّ الله تعالى عالمٌ بلا علمٍ، بل بالذاتِ؛ لأنَّ معناه عالمٌ لا من جهة قيام العلمِ به الذي هو الصِّفة، بل من جهة ذاته، ومعلومٌ أنَّ العالمَ من له العلمُ فيكونُ علمُه ذاته.

(١) الأبيات تنسب للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطَّلبي القرشي (١٥٠ - ٢٠٤هـ). ومنها:

تعصى الإله وأنت تظهرُ حُبَهُ هذا مُحَالٌ في القياسِ بديعُ
لو كان حُبُّكَ صادقاً لأطعتهُ إنَّ المُحبَّ لِمَن يُحبُّ مُطيعُ

واحتجَّوا: بأنَّها لو كانت زائدةً على الذاتِ فهي لا تخلو: إمَّا أن لا تكونَ صفةً كمالٍ أو لا، فإن كان الأوَّل يلزمُ نفيها عنه، وإن كان الثاني كان الله تعالى ناقصًا بذاته كاملاً بغيره.

أجيب: بأنَّ النَّقصانِ إمَّا يلزمُ أن لو كانت صفة الكمالِ ^(١) ناشئةً عن أمرٍ منفصل، أمَّا إذا كانت ناشئةً عن الذاتِ فهو ممنوع.

وذهب أهلُ السُّنة والجماعةِ رضوان الله عليهم: إلى أنَّ صفاته ليست عين ^(٢) ذاته، لما أنَّ المعاني التي تفهم من هذه الصفات لغةً وعقلاً، إن لم تكن ثابتةً لذاتِ الله تعالى كانَ نقصًا؛ لأنَّها صفاتُ كمالٍ ونقائضها نقائص، وإن كانت ثابتةً كانت زائدةً بالضرورة؛ لأنَّ تلك المعاني يمتنع قيامها بذواتها، فثبت أنها ليست عين الذاتِ، وليست غيرها أيضًا؛ لما أنَّ الغيرين هما اللذان يمكنُ انفكاكُ أحدهما عن الآخرِ إمَّا بمكانٍ أو زمانٍ أو وجودٍ وعدم، وذاته تعالى مع صفاته ليست كذلك، إذ ذاته بدون صفاته وعلى العكس ممتنع، فلا تكونُ غيره.

وفي قوله: (ذا انفصالٍ) إشارةً إلى هذا التفسير، أي ليست غيرًا يمكنُ انفصالها عنه، أمَّا بحسبِ المفهوم فإنَّها غيره، لأنَّ ما يُفهم من الذاتِ لا يُفهم من الصفاتِ، وأحدهما غيرُ الآخرِ.

قال رحمه الله:

٦ - صِفَاتُ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ طُرًّا قَدِيمَاتٌ مَّصُونَاتُ الرِّوَالِ

قوله: (طُرًّا) أي: جميعًا، حالٌ من الضَّميرِ المستكنِ في (قديماتٍ).

(١) أ: الكامل.

(٢) أ: غير.

(مصونات الزوال) أي: محفوظات عن الفناء، أو أن تنفك عن الذات، قال أصحابنا رحمهم الله: صفات الله تعالى كلها أزليّة قديمة قائمة بذات الله تعالى سواء كانت تلك الصفات صفات الفعل أو صفات الذات.

وقال الأشعري: صفات الذات قديمة قائمة بذاته، وفسروها بأنها ما يلزم من نفيه نقيصة كالعلم والقدرة وغير ذلك، وصفات الفعل حادثة غير قائمة بذاته تعالى، وفسروها بأنها ما لا يلزم بنفيه نقيصة كالتكوين والتصوير والإحياء والإماتة وغير ذلك.

لنا: إنها لو كانت حادثة لكان التعرّي عنه ثابتاً في الأزل، ثم اتّصف به فتغيّر عمّا عليه وهو من أمارات الحدث.

قال أسكنه الله جنّاته:

٧- نُسِّيَ اللهُ شَيْئًا لَا كَالْأَشْيَا وَذَاتًا عَنْ جِهَاتِ السَّتِّ خَالِي

الشيء: اسمٌ للموجود الثابت، والذات: كل ما يمكن أن يتصور بالاستقلال، بخلاف الصفة فإنها كل ما لا يمكن تصوّره إلا تابعا.

والجهات الست هي: الفوق والتحت واليمين والشمال والخلف والقُدّام.

قوله: (خال) خبرٌ مبتدأ محذوف، أي هو خال، والجملة صفة لقوله: (ذاتاً) ولا يظن أن قوله: (خال) مبتدأ.

وقوله: (عن جهات الست) خبره؛ لأنه متعلّق بقوله: (خال) ومتعلّق الشيء لا يجوز وقوعه خبراً عن ذلك الشيء.

وفي هذا البيت إشارة إلى دعوتين: أحدهما: إن إطلاق كل اسم على الله

تعالى ليس بجائز، بل ننتهي في إطلاق الاسم إلى ما أنهنا إليه الشرع، فإذا أُطلق الاسم المشترك يجب نفى المماثلة، كما نسمي الله تعالى: شيئاً لا كالأشياء، لأننا ثبت معنى الشيئية أولاً، ثم نفى المماثلة بينه وبين الأشياء، على أنه ورد به الشرع كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام: ١٩].

فلا يقال: إنه جسم لا كالأجسام، كما ذهب إليه الكرامية؛ لأنه إذا لم يكن الشرع بلفظة الجسم وارداً، وكان معناه الثابت لغةً مستحيلاً على الله تعالى، كان إطلاقه ممتنعاً، وكذا الكلام في إطلاق الذات عليه.

وثانيهما: إنه منزّه عن الجهة، وأشار إلى هذا بقوله: (عن جهات الست خالي)، يعني: نسمي ذاتاً لا كالذوات؛ لأنها لا تخلو عن الجهات بخلاف ذات الله تعالى، خلافاً للكرامية.

لنا: إنه ليس بمتحيّز ولا حالّ في المتحيّز، وما كان كذلك لم يكن في جهة أصلاً، وهذا معلوم بالضرورة، وأمّا أنه ليس بمتحيّز فيذكر في موضعه إن شاء الله تعالى.

قال نور الله مضجعه:

٨- وَلَيْسَ الْأَسْمُ غَيْرًا لِلْمُسَمَّى لَدَى أَهْلِ الْبَصِيرَةِ خَيْرَ آلِ

البصيرة: نور القلب تدرك به الأشياء، كما أن البصر هو نور العين تبصر به الأشياء، أصل (الآل): الأهل، والمراد هنا بأهل البصيرة: أهل السنة والجماعة. اعلم أن الاسم المركّب من الحروف ليس عين المسمّى بالإجماع، لأنّه حادث بخلاف المسمّى فلا يكون عينه، والخلاف فيما يفهم من الاسم هل هو عين المسمّى أو لا.

ذهب أهل السنة والجماعة رضوان الله عليهم أجمعين إلى أنه عينه،
والعبارة التي يعبر بها عن المسمى تسميات.

قال صاحب «الصحائف»: (الحق أن هذا النزاع لفظي؛ لأنهم إن أرادوا
بالاسم اللفظ الدال على شيء مجرد عن أحد الأزمنة كما هو المشهور، فلا شك
أنه غير المسمى، وإن أرادوا به غير ذلك مما يصح أن يكون عين المسمى، فلا
نزاع فيه)^(١).

[ويؤيده ما ذكره بعض الفضلاء حيث قال: (قال أصحاب الحديث
والمتاخرون من أصحابنا: الاسم والصفة واحد، ثم الصفة عندهم تنقسم على
ثلاثة أقسام: صفة هي عين الموصوف كصفة الوجود للموجود، وصفة لا هو
ولا غيره كصفه الله تعالى، وصفة هي غير الذات كصفاتنا.

وكذلك الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم هو المسمى كقولنا: موجود،
والله، واسم للصفة كالعالم والقادر، واسم للتسمية وهي ذكر الاسم ولفظ
المسمى، وهو غير المسمى بلا خلاف بين الأئمة.

ثم حد الاسم عند أصحابنا المتقدمين: بما يدل عليه التسمية عليه الاسم
والموجود والشيء والذات والمسمى كله واحد)^(٢). ثم كلامه^(٣).

وإذا تقرر هذا فنقول: اسم كل شيء إما أن يدل على ماهيته، أو على جزء
ماهيته، أو على الأمر الخارجي غير ماهيته، أو على المركب منهما، والثاني

(١) الصحائف لشمس الدين السمرقندي (ص ٣٩٦).

(٢) ينظر: (هداية من الاعتقاد، لكثرة نفعه بين العباد) لمحمد بن أبي بكر الرازي.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من: ب، ج، د.

وَالرَّابِعُ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي^(١):
(هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَاهِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى اسْمٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قُلْنَا: مَا هِيَ تَعَالَى مَعْلُومَةٌ
لِلْبَشَرِ جَازٌ وَإِلَّا فَلَا)^(٢).

قَالَ كَسَاهُ اللَّهُ جَلَابِيبَ رِضْوَانِهِ:

٩- وَمَا إِنْ جَوْهَرٌ رَبِّي وَجِسْمٌ وَلَا كُلٌّ وَبَعْضٌ دُوْا شَتِمَالٍ
(إِنَّ) فِي قَوْلِهِ: (مَا إِنْ) زَائِدَةٌ، فَإِنَّهَا إِذَا زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٣):

فَمَا إِنْ طَبِينَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَانِيَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا
و (رَبِّي) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ وَهُوَ: (جَوْهَرٌ) مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، الْمُرَادُ بِالْجَوْهَرِ: الْجُزْءُ
الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ، وَهُوَ مُتَحَيِّزٌ لَا يَنْقَسِمُ لَا بِالْفَكِّ^(٤) وَلَا بِالْقَطْعِ وَلَا بِالْوَهْمِ وَالْفَرَضِ،

(١) هو: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي،
الإمام المفسر المتكلم. من تصانيفه: (مفاتيح الغيب) في تفسير القرآن الكريم، (الوابع
البنات) و(معالم أصول الدين) و(المحصل) و(المسائل الخمسون) و(أساس التقديس)،
و(شرح الإشارات والتنبيهات) وغيرها، ولد (سنة ٥٤٤ هـ)، وتوفي (سنة ٦٠٦ هـ). ينظر:
الأعلام (٦/ ٣١٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٨٦)، وطبقات الشافعية (٤/ ٩٠).

(٢) ينظر: المحصل لفخر الدين الرازي، القسم الرابع/ الكلام على الأسماء (ص ٤٨٨).

(٣) البيت من الوافر من مقطوعة اختلف المأرخون في قائلها، وبعضهم لم ينسبها لأحد،
وهي:

فَإِنْ نَهَزْمُ فَهَزَامُونَ قُدُمَا	وَإِنْ نُهُزْمُ فغَيْرُ مَهْزَمِينَا
وَمَا إِنْ طَبِينَا جِبْنٌ وَلَكِنْ	مَنَانِيَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا
فَقُلْ لِلشَّامَتَيْنِ بِنَا أَفِيقُوا	سَيَلْقَى الشَّامَتُونَ كَمَا لَقِينَا
إِذَا مَا الْمَوْتُ رَفَعَ عَنْ أَنْاسٍ	بِكُلِّكُلِهِ أَنْسَاخَ بَآخِرِينَا

(٤) أ: الفكر.

والجسم هو جوهر ذو أبعادٍ ثلاثة طولٍ وعمقٍ وعرضٍ.

إذا عرفت هذا فاعلم أن البيتَ مشتملٌ على ثلاثة دعاوى: أحدها: إنه ليس بجوهرٍ، لأنه أصلٌ للمركباتِ والله سبحانه وتعالى مُنَزَّهٌ عن أن يكون أصلاً لها، ولأنه متحيِّزٌ والصانعُ ليس بمتحيِّزٍ، يتَّج: إنه ليس بالصانع.

وثانيها: إنه ليس بجسمٍ؛ لأنَّ الجسمَ مركَّبٌ، وكلُّ مركَّبٍ مُفتَقِرٌ إلى أجزائه، والمفتَقِرُ إلى الغيرِ ممكنٌ، والله سبحانه وتعالى لا يحومُ حوله إلا مكان، فلا يكون جسماً.

وثالثها: إنه ليس بمشتملٍ للمكانِ والزَّمانِ، لأنه حينئذٍ يكونُ محدوداً، وهو من أماراتِ الحدثِ.

قوله: (وَلَا كُلُّ وَبَعْضٍ) مستدرِكٌ، لأنَّ ذكرَ الجوهرِ والجسمِ يغني عن ذكرهما.

قال طيِّبُ الله ثراه:

١٠- وَفِي الْأَذْهَانِ حَقٌّ كَوْنُ جُزْءٍ بِلَا وَضْفِ التَّجَرُّيِّ يَا ابْنَ خَالِي

اختلفوا في وجودِ الجزءِ الذي لا يتجزأ، ذهبَ الفلاسفةُ إلى امتناعه، والمتكلِّمونَ إلى إثباته وعبروا عنه بالنقطة، وقالوا: إنها شيءٌ ذو وضعٍ غيرِ منقسمٍ، فإن كانت مستقلةً بذاتها فهي الجزء، وإلا كان محلُّها غيرَ منقسمٍ، وإلا لزم انقسامُ الحالِ بانقسامه فيلزمُ الجزء.

قال غفر الله له:

١١- وَمَا الْقُرْآنُ مَخْلُوقاً تَعَالَى كَلَامُ الرَّبِّ عَنِ جِنْسِ الْمَقَالِ

القرآن: يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ المقرء، ويرادُّ بِهِ القراءة، ويرادُّ بِهِ المصحفُ، والمرادُّ هنا الأوَّلُ بدليلِ قوله: (كَلَامُ الرَّبِّ... إلخ).

المقال: مصدرٌ ميميٌّ يرادُّ بِهِ هنا المقول، أي عن جنسٍ ما يقوله النَّاسُ وهو الحروف والأصوات.

اتَّفَقَ المسلمونَ على إطلاقِ لفظِ المتكَلِّمِ على الله تعالى، ولكنَّهم اختلفوا في معناه، زعمت المعتزلة: أنَّ معناه كونهُ تعالى موجِّداً لأصواتٍ دالَّةٍ على معانيٍ مخصوصةٍ.

وذهب أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ رضوانُ الله عليهم أجمعين: إلى أنَّه متكَلِّمٌ بكلامٍ نفسي، واتَّفَقُوا على أنَّه ليسَ بمتكَلِّمٍ بهذه الحروفِ والأصواتِ.

لنا: إنَّه حيٌّ والحيُّ يصحُّ اتِّصافُهُ بالكلام، فلو لم يكنِ الله تعالى موصوفاً بالكلام لكانَ موصوفاً بضدِّه^(١) وهو نقصٌ على الله تعالى وذلك محالٌ.

على أنَّ الله تعالى صرَّحَ بكونه متكَلِّماً بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ولا شكَّ أنَّ إيجادَ الأصواتِ غيرَ المتكَلِّمِ.

فإن قيل: اسمُ الكلامِ موضوعٌ في اللِّغة لهذه الألفاظ، وأنتم لا تقولون بكونه تعالى موصوفاً بالكلام بهذا المعنى، فقد صرفتم اللَّفْظَ عن ظاهره، وإذا كانَ كذلك لم يكنْ صرفُهُ إلى المعنى الذي ذكرتم أولى من صرفِهِ إلى معنىٍ آخر. قلنا: لا نسلم أنَّ الكلامَ في اللِّغة موضوعٌ لهذه الحروفِ بدليلِ قولِ الشَّاعرِ^(٢):

(١) أ، د: بالخرس.

(٢) البيت: لغياث بن غوث بن الصَّلْت، الأخطل التَّغْلبي، من شعراء الدولة الأموية، له ديوان شعر، عاش بين (٩٢-٩٢هـ). ينظر: الأعلام (٥/ ١٢٣). البداية والنهاية (٩/ ٢٩٠).

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٢- وَرَبُّ الْعَرْشِ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكِنْ
بِلَا وَصْفِ التَّمَكُّنِ وَاتِّصَالِ

كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ مَتَمَسِّكِ الْمُجَسِّمَةِ، تَقْرِيرُهُ: إِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
مَتَمَكَّنٌ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:
٥]، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ مَتَمَكَّنٌ عَلَى الْعَرْشِ، وَجَوَابُهُمْ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:
(بِلَا وَصْفِ التَّمَكُّنِ وَاتِّصَالِ).

تَقْرِيرُهُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مَتَمَكَّنًا فَوْقَ الْعَرْشِ وَمَتَّصِلًا بِهِ، لَمَّا أَنَّ
الْعَرْشَ مَحْدُودٌ مُتَنَاهٍ مُتَبَعِّضٌ مُتَجَزِّيٌّ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مَتَمَكَّنًا فِي الْعَرْشِ فَلَا
يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ سَاحَتِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ التَّبَعُّضَ وَالتَّجَزِّيَّ،
وَهُوَ مُنَافٍ لِلتَّوْحِيدِ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْدَارُهُ بِمَقْدَارِ الْعَرْشِ وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا لَمَّا مَرَّ أَنْفَاءً، وَكَذَا
لَوْ كَانَ أَصْغَرَ مِنْهُ فَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مَتَمَكَّنًا.

وَأَيْضًا: إِنَّ الْعَرْشَ لَيْسَ بِقَدِيمٍ، فَيَكُونُ الصَّانِعُ غَيْرَ مَتَمَكَّنٍ فِي الْأَزَلِ وَلَا
مَتَّصِلٌ بِهِ، فَلَوْ تَمَكَّنَ وَاتَّصَلَ بِهِ بَعْدَ خَلْقِهِ إِيَّاهُ لَتَغَيَّرَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَقَبُولُ التَّغْيِيرِ
مِنْ أَمَارَاتِ الْحَدَثِ وَهِيَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ فنَقُولُ: إِنَّ الاسْتِواءَ يُذَكِّرُ وَيُرَادُّ بِهِ الاسْتِيلَاءُ،
وَالْتَّمَامُ، وَالاسْتِقْرَارُ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً مَعَ الْإِحْتِمَالِ، عَلَى أَنَّ التَّرَجُّحَ لِلْإِسْتِيلَاءِ؛
لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ الْمَدْحِ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى غَيْرِهِ لَانْتَفَى الْمَدْحُ.

قَالَ أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْهِ:

١٣- وَمَا التَّشْبِيهُ لِلرَّحْمَنِ وَجْهًا فَصُنْ عَنْ ذَاكَ أَصْنَافَ الْأَهَالِي

الأصناف: جمعُ الصَّنِفِ وهو بمعنى النَّوعِ لغةً، وفي الاصطلاح: هو النَّوعُ المقيّدُ بصفة، كالزُّنْجِي والرُّومِي، والمرادُ هنا الثَّانِي، يعني حقيقةً ذاتَهُ تعالى ليستَ مشابهةً لشيءٍ من العالم، فلا وجهَ للتَّشْبِيهِ.

فحينئذٍ صُنْ عن التَّشْبِيهِ صنفَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بالدلائلِ العقليةِ والنقليةِ، أمّا العقلية: فهو أنها لو تماثلتْ غيرها لكانَ تميّزُها عنه بمميّزٍ، فالموجبُ لذلك المميّزِ الذي بهِ تمتازُ حقيقتهُ عن غيرها إنْ كانَ ذاتُهُ تعالى لزَمَ التَّرجيحُ بلا مرجّحٍ، لكونِ حقيقتهُ تعالى مماثلةً لسائرِ الحقائق، وإيجابها ما يختصُّ بها دونَ غيرها، وإنْ كانَ غيرَ ذاتِهِ، فإنّما أنْ يكونَ أمراً ملاقياً لذاتِهِ تعالى أي صفةً له، عادَ الكلامُ إلى ذلكَ الموجبِ الملاقي بأنَّ الموجبَ لهُ إنْ كانَ ذاتُهُ تعالى لزَمَ التَّرجيحُ بلا مرجّحٍ، وإنْ كانَ غيرَهُ فينقلُ الكلامُ إليه مرّةً أخرى، ولزَمَ التَّسلسُلُ، وإنْ كانَ الموجبُ أمراً مبايناً عن ذاتِهِ كانَ الواجبُ محتاجاً في هويّتهِ وامتيازهِ إلى سببٍ منفصلٍ وهو محالٌ.

وأمّا النُّقْلُ: فقولهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فإنّهُ تعالى بالغٌ في نفي المماثلةِ حيثُ أوقعَ النُّكْرَةَ في سياقِ النّفي، وأدخلَ حرفَ التَّشْبِيهِ على المثل، وتكلّمنا في «شرح العمدة»، فيطلب منه تحقيقه.

قَالَ أَطَابَ اللَّهُ مَضِجَهُ:

١٤- وَلَا يَمْضِي عَلَى الدِّيَانِ وَقْتُ وَأَحْوَالٍ وَأَزْمَانٍ بِحَالٍ

الدِّيَانُ: المُجازي، الوقتُ والزَّمانُ: مقدارُ الحركةِ، والحال: صفةٌ غيرُ

راسخة، يعني: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزَعٌ عَنِ الزَّمَانِ، كما أَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنِ الْمَكَانِ، وكذا مُنْزَعٌ عَنِ وُرُودِ صِفَةٍ غَيْرِ رَاسِخَةٍ عَلَيْهِ لاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ تَعَالَى مَوْرِدًا لِلْحَوَادِثِ الْمُتَعَاقِبَةِ وَمُحَاطًا بِهَا.

ولأنَّ الزَّمانَ والحالَ ليسا بقديمين، فلمْ يكونا يَمْضِيَانِ عَلَيْهِ فِي الْأَزْلِ، فلو كَانَ مَوْرِدًا لهما بعد خلقهما لتَغَيَّرَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وقَبُولِ التَّغْيِيرِ مِنْ أَمَارَاتِ الْحَدِثِ.

قوله: (وَقْتُ) يغني عن ذكرِ الأزمانِ، وكذا قوله: (بحالٍ) مستدرك، بل مفسدٌ للمعنى، إذ لو قلنا: إِنَّهُ لَا يَمْضِي عَلَيْهِ حَالٌ فِي حَالٍ، توهم أنَّهُ لَهُ حَالًا، فثبتَ الحَالُ فِي حَالَةِ النَّفْيِ وهو تناقضٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْمَخْلُوقَاتِ، وفيهِ مَا فِيهِ يَعْرِفُ بِالتَّأَمُّلِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٥- وَمُسْتَغْنٍ إِلَهِي عَنْ نِسَاءٍ وَأَوْلَادٍ إِنِّاثٍ أَوْ رِجَالٍ

قوله: (إِنِّاثٍ)، مجرورٌ بآئِهِ بَدَلٌ مِنَ الْأَوْلَادِ، و(أَوْ) فِي قَوْلِهِ: (أَوْ رِجَالٍ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى تَتَرِيهِهِ عَمَّا وَصَفَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَإِنْ بَعْضُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ بَنَاتُ اللَّهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [التَّحَلُّ: ٥٧]، فَرَدَّ قَوْلَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَهُ﴾، وكذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجْعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِّاثًا﴾ [الرَّخْف: ١٩]، فَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ هَذُوا فَادَّعَا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ❷ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ❸ [الإِخْلَاص: ٣-٤]، وَلأنَّ الْوَلَدَ يَقُومُ مَقَامَ الْآبِ، فَلَوْ كَانَ لَهُ الْوَلَدُ كَمَا زَعَمَ أَعْدَاءُ اللَّهِ يَلْزِمُ التَّعَدُّدَ،

وهو باطل بالدلائل التي ذكرت في المطولات.

وبعضهم يقول: عيسى بن الله كما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿وَقَالَتِ الْتَصَنَّى
الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وبعضهم يقول: عزيز بن الله، وبعضهم
يقول: مريم زوجة الله - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً -، لأنه غني
عن النساء والولد.

قَالَ نَوَّارُ اللَّهِ مَضْجَعُهُ:

١٦- كَذَا عَنْ كُلِّ ذِي عَوْنٍ وَنَصِيرٍ تَقَرَّدَ ذُو الْجَلَالِ وَذُو الْمَعَالِي

يقال: تَقَرَّدَ بِالْأَمْرِ إِذَا قَامَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُشَارِكٍ، أَي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا هُوَ
مُسْتَغْنٍ عَنِ النِّسَاءِ وَالْأَوْلَادِ، مُسْتَغْنٍ عَنِ الْمُعِينِ وَالنَّاصِرِ، وَلَيْسَ لَهُ شَرِيكَ بَلْ
مُتَفَرِّدٌ بِالْخَلْقِ وَالْبَعْثِ، لِأَنَّ قُدْرَتَهُ الشَّامِلَةَ فَوْقَ كُلِّ قُدْرَةٍ، وَحَذَفُ مُتَعَلِّقِ التَّفَرُّدِ
يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ فِي كُلِّ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَ حَيْثُذ.

قَالَ نَوَّارُ اللَّهِ مَضْجَعُهُ:

١٧- يُمِيتُ الْخَلْقَ قَهْرًا ثُمَّ يُحْيِي فَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الْخِصَالِ

الجزاء: عَامٌّ لِكُلِّ مَكَافَأَةٍ، فَيَسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي مَعْنَى الْمَعَاقِبَةِ، وَأُخْرَى فِي
مَعْنَى الْإِثَابَةِ. الْخِصَالِ: جَمْعُ خَصْلَةٍ وَهِيَ تَسْتَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ الْغَرِيزِيَّةِ، يُقَالُ:
لِفُلَانٍ خَصْلَةٌ حَسَنَةٌ، إِذَا حَسَنَ الْخَلْقَ.

وبعدَ هذا الْبَيْتِ بَيَانٌ وَتَفْصِيلٌ مَا أَجْمَلُهُ هُنَا، وَفِيهِ مَقَامَانِ: أَحَدُهُمَا: الْحَشْرُ،
وِثَانِيَهُمَا: الْجَزَاءُ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، أَمَّا الْعَقْلُ: فَلِأَنَّ الْمَعَادَ مُمْكِنٌ فِي
نَفْسِهِ، وَالصَّادِقُ أَخْبَرَ عَنْ وَقُوعِهِ فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُمْكِنٌ؛ لِأَنَّ

الإمكانَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَابِلِ وَالْفَاعِلِ وَهُمَا حَاصِلَانِ، أَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَاعِلِ فَلِأَنَّ قَبُولَ الْجِسْمِ لِلْأَعْرَاضِ الْقَائِمَةِ بِهِ أَمْرٌ ثَبَتَ لَهُ لِدَاتِهِ، وَأَمَّا بِالذَّاتِ حَصَلَ أَبَدًا.

وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَاعِلِ فَلِأَنَّهُ عَالَمٌ بِالْجُزْئِيَّاتِ، فَيَكُونُ عَالَمًا بِأَجْزَاءِ تِلْكَ الْعِظَامِ النَّخْرَةِ وَالْجُلُودِ الْمَمْرَقَةِ وَالْمِتَلَاشِيَةِ فِي أَقْطَارِ الْآفَاقِ، وَقَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، فَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَجْزَاءِ وَجَمْعِهَا وَإِعَادَتِهَا.

وَأَمَّا النَّفْلُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا خَلَقْنَاكُمْ وَلَا بَعَثْنَاكُمْ إِلَّا كَفَافٍ وَجَدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]، يَعْنِي: إِنْشَاؤَكُمْ وَحُشْرَكُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قُدْرَتِهِ الشَّامِلَةِ سِوَاهُ.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالْمَعَادِ الْبَدَنِيِّ قَالُوا: إِنَّ مَا يَعَادُ هُوَ حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ، وَهِيَ أَجْزَاءُ أَصْلِيَّةٌ بَاقِيَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْعَمْرِ إِلَى مَتْنَاهُ.

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

قَالَ نَوَّرَ اللَّهُ مِثْوَاهُ:

١٨- لِأَهْلِ الْخَيْرِ جَنَّاتٌ وَنُعْمَى وَلِلْكَافِرِ أَذْرَاكُ النَّكَالِ

فِي هَذَا الْبَيْتِ تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلَهُ الْبَيْتُ الْمَقْدَّمُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَيَجْزِيهِمْ عَلَى وَفْقِ الْخِصَالِ).

الْجَنَّاتُ: الْبَسَاتِينُ، نُعْمَى: مَصْدَرُ كَالْبُشْرَى، أَذْرَاكُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ: جَمْعُ دَرَكٍ وَهُوَ حَفْرٌ مِنْ حَفْرِ النَّيرَانِ.

النَّكَالِ: العقوبة، والإضافة بمعنى اللّام، ويروى بكسر الهمزة فحينئذ يكونُ مصدرًا مضافًا إلى المفعول، يعني: أعطى الله تعالى لأهل الخير عوضًا في الآخرة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]، وللکفار أيضا يُعطي عوض ما عملوا في الدنيا وهو ظاهر. قال رحمه الله:

١٩- وَلَا يَفْنَى الْجَحِيمُ وَلَا الْجَنَانُ وَلَا أَهْلُهُمَا أَهْلُ انْتِقَالٍ
الجنان بالكسر: جمع الجنة، يعني: لا فناء لهما ولأهلها خلافاً للجهمية، فإنهم قائلون بفنائهما وفناء أهلها.

لنا: أن الله نصَّ على خلودهما وخلود أهلها حيث قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۖ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ١٠٧، ١٠٨]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [البينة: ٦]. وكذا الحديث المشهور عن النبي ﷺ: (إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى مناد بين الجنة والنار يا أهل الجنة خلود لا موت فيه، يا أهل النار خلود لا موت فيه)^(١). وإذا ثبت خلود أهلها ثبت خلودهما، إذ لا قائل بالفصل. قال أنار الله مضجعه:

٢٠- يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ وَإِذْرَاكَ وَضَرْبٍ مِمَّنْ مِثَالٍ
قوله: (وَضَرْبٍ مِمَّنْ مِثَالٍ) أي: نوع من الصُّورة، يعني: يرونه من غير

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٥)، وأحمد (٨٩١١).

نوع من الصُّورة، ولا يظنُّ بأنَّ معناه: من غير أن يضربوا له مثلاً عند الرُّؤية، لأنَّ (مِنْ مِثَالٍ) صفةٌ للضَّرْبِ، ولا يصحُّ تعلُّقهُ به، إذ المعنى لا يساعده.

اعلم أنَّ الله تعالى يصحُّ أن يكون مرئياً لنا، خلافاً للفلاسفة والمعتزلة، والمشبهة والكرامية - وإنَّ جوزوا - لكنَّ في المكان والجهة، وبتقدير كونه منزهاً عن الجهة ينكرونها، فالرُّؤية المنزهة عن الكيفية مما لا يقول بها أحدٌ إلاَّ أهل السنَّة والجماعة رضوان الله عليهم أجمعين.

ودليلهم: أنَّ الوجودَ في الشَّاهدِ علَّةٌ لصحة الرُّؤية فيجبُ أن يكونَ في الغائب كذلك وفيه بحثٌ، لأنَّ وجوده مخالفٌ لوجودنا فلا يلزمُ من كون وجودنا علَّةً لصحة الرُّؤية كون وجوده كذلك، وإنَّ سلَّمنا أنَّه غير مخالفٍ لكن لا نسلم أنَّ صحة الرُّؤية في الشَّاهدِ مفتقرةٌ إلى علَّة، فإنما تفتقرُ أن لو كانت ثبوتيةً، أمَّا إذا كانت عدميةً فلا، لأنَّ العدم لا يُعلَّل، وإنَّ سلَّمنا أنَّ صحة رؤيتنا مُعلَّلة، لكن لا نسلم أنَّ العلَّة هي الوجود.

والمعتمدُ في المقام الدلائل السَّمعية أحدها: إنَّ الله تعالى علَّق الرُّؤية باستقرار الجبل وهو ممكنٌ، والمعلَّق على الممكن ممكنٌ، فالرُّؤية ممكنةٌ، وفيه إشكالٌ ذكرناه مع جوابه في «شرح العمدة» فليُطلَب.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، والنَّظَرُ إمَّا أن يكون عبارةً عن الرُّؤية أو عن تقليبِ الحدقة نحو المرئي التماساً لرؤيته، وإنَّ كان الأوَّل صحَّ الفرض، وإنَّ كان الثاني تعدَّرَ حملُهُ على ظاهره، فلا بدَّ من حملِهِ على الرُّؤية؛ لأنَّ النَّظَرَ كالسَّبِّ للرُّؤية والتَّعبيرُ بالسَّبِّ عن المُسَبِّ من أقوى وجوه المجاز.

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ حَرْفُ جِرٍّ، بَلْ وَاحِدًا لِآلَاءِ^(١) فَيَكُونُ
مَعْنَاهُ حَيْثُذِ: وَجْهٌ يَوْمُئِذٍ نَاطِرَةٌ، نِعْمَةٌ رُبَهَا مَنتَظَرَةٌ.

أُجِيبُ: بِأَنَّ الْإِنْتَظَارَ سَبَبُ الْغَمِّ، وَالْآيَةُ مَسْوُوقَةٌ لِبَيَانِ النِّعَمِ.

وِثَالُهَا: قَوْلُهُ ﷺ: (سَتَرُونَ رَبَكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ)^(٢)، يَعْنِي:
كَمَا أَنْتُمْ لَا تَشْكُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَكَذَلِكَ لَا تَشْكُونَ فِي رُؤْيَا عِيَانًا
يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قَوْلُهُ: (وَإِدْرَاكِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الْخَصْمُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآَبْصَرُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٣]، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَا.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: إِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْإِدْرَاكِ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ، لِأَنَّ
الْإِدْرَاكَ هُوَ الْوَقُوفُ عَلَى جَوَانِبِ الْمَرْتَبِ وَحُدُودِهِ، وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ
وَالْجِهَاتُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْإِدْرَاكَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِدْرَاكِ نَفْيُ الرُّؤْيَا.

قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ كَيْفٍ) يَعْنِي عَنْ قَوْلِهِ: (وَصَرَبٍ مِنْ مِثَالٍ) يُعْلَمُ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ.

قَالَ أَنَارُ اللَّهِ مِثْوَاهُ:

٢١ - فَيَنْسَوْنَ النَّعِيمَ إِذَا رَأَوْهُ فَيَا خُسْرَانَ أَهْلِ الْإِعْتِرَالِ

يَعْنِي: إِذَا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ اللَّهَ تَعَالَى يَنْسَوْنَ النِّعَمَ الَّتِي أَعْطَاهَا اللَّهُ تَعَالَى
إِيَّاهُمْ، لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ نِعْمَةٌ فَوْقَ كُلِّ نِعْمَةٍ.

(١) (الْآلَاءُ) النِّعَمُ وَاحِدُهَا (أَلَى) بِالْفَتْحِ وَقَدْ يَكْسُرُ وَيَكْتُبُ بِالْيَاءِ. مُخْتَارُ الصَّحَاحِ (١/ ٢١).

(٢) يَنْظُرُ: كَشَفَ الْأَثَارَ لِلْحَارِثِيِّ (٢٥٨). وَالبَخَارِيُّ (٦٥٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٤٧٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي (السَّنَنِ الْكُبْرَى) (١١٤٨٨)، وَأَحْمَدُ (٧٧١٧).

قوله: (فَيَا خُسْرَانَ) المنادى فيه محذوفٌ، وخسران: مبتدأٌ ومصححة^(١) كونه موصوفاً تقديرًا، أو كونه دعاء عليه كقولهم: يا بؤس لزيد، أي: يا قوم بؤس لزيد، فمعنى الكلام: إذا كان رؤيةُ الله تعالى نعمةً فوق كلِّ نعمةٍ خبطَ خبطَ عشواءٍ من نابذٍ للحقِّ الأبلج، وزاغ عن سواءِ المنهج، فيا معتقد الرؤية خسرانٌ عظيمٌ لأهل الاعتزال، لأنهم حرّموا لأنفسهم ما أنعم الله تعالى بلطفه وكرمه، لضلالتهم بشبهتهم الواهية، عصمنا الله عن قولٍ مدخولٍ وفعلٍ غير مبرور، إنه وليّ المعونة والتّوفيق.

قال طيّب الله ثراه:

٢٢- وَمَا إِنْ فِعْلٌ أَصْلَحَ دُوْا فِتْرَاضٍ عَلَى الْهَادِي الْمُقَدَّسِ ذِي التَّعَالِي

(إِنْ) زائدة، ومن زعم أن فيه ضميرُ الشَّانِ، فليس له حظٌّ من العربية. المقدّس: المنزّه عمّا لا يليقُ بذاته، وإنّما جعل الفعلَ صاحبَ فرضٍ مجازًا، أي ليس فعلٌ أصلحٌ للعبادِ له حظٌّ من فرضٍ، فقوله: (أصلح) صفةٌ للفعل. قال أهلُ السُّنة والجماعة رضوانُ الله عليهم أجمعين: إنّ الفعلَ الأصلحَ في الدُّنيا لا يجبُ على الله تعالى، لأنّ الوجوبَ منافٍ للألوهية، لأنّه لو وجبَ عليه لوجبَ بحكمٍ حاكمٍ لامتناعِ ثبوتِ الحكم - أعني الوجوبَ - بدونِ حاكمٍ يوجبه ضرورةً، ولا حاكمٍ عليه تعالى فلا يجب.

وقالت المعتزلة: ما هو الأصلحُ للعبدِ يجب على الله أن يفعلَ بالعبد، وهو فاسدٌ لما مرَّ آنفًا.

(١) أ: تصحيحه.

قال طيب الله مضجعه:

٢٣- وَفَرَضَ لَزِمَ تَصْدِيقُ رُسُلٍ وَأَمْلَاكَ كِرَامٍ بِالتَّوَالِي^(١)

وَأَمْلَاكَ: جمعُ ملكٍ، كجملٍ وأجمالٍ، كرامٍ: جمعُ كريمٍ، التَّوَالِي: التَّابِعُ.
قال أهلُ السُّنَّةِ والجماعة: يجبُ تصديقُ رسلٍ لكلِّ أحدٍ في زمانٍ يجوزُ
وروده فيه بعدَ إظهارِ المعجزة، أمَّا قبله فلا، خلافاً للخوارج وطائفةٍ من الباطنية
فإنهم قالوا: يجبُ قبولُ قولِ المدَّعي للرَّسالة بدونِ إقامةِ الدَّليلِ وهو باطل.
وإنما قلنا: إنَّ تصديقهم واجبٌ، لأنَّ الله تعالى أرسلهم لتبليغِ أمره ونهيه
ووعده ووعيده، ومن كَذَبَ به فقد كَذَبَ الله تعالى، ومن كَذَبَهُ فمأواه النَّارُ.
قوله: (لازمٌ) إشارةٌ إلى أنَّه فرضٌ عينٍ لا فرضٌ كفاية، والمرادُ برسلٍ:
جميعُ الرُّسلِ من غيرِ التَّعَرُّضِ لعددهم.

قوله: (وَأَمْلَاكَ كِرَامٍ) أي تصديقُ الملائكةِ الحفظة واجبٌ لكلِّ أحدٍ لقوله
تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ لِحَفَظِينَ﴾ ١٠ ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ ١١ ﴿يَكْتُبُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢].

قوله: (بالتَّوَالِي) أي جاؤوا بالتَّابِعِ والتَّوَالِي، وحفظوا وكتبوا في كلِّ يومٍ
ما عملَ العبد، ولا يجوزُ أن تتعلَّقَ الباءُ بالتَّصديقِ؛ إذ هو على التَّوَالِي ليسَ
بلازم، بل التَّصديقُ والإيمانُ به مرَّةً واحدةً كافٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ التَّصْدِيقُ
على الاعتقادِ بصدقهم، وهو الأولى فيجوزُ حينئذٍ.

قال طيَّبَ الله مرقده:

٢٤- وَخَتَمَ الرُّسُلَ بِالصَّدْرِ الْمُعَلَّى نَبِيِّ هَاشِمِيٍّ ذُو جَمَالٍ

(١) وفي بعض النسخ: بالتَّوَالِي.

(وختَمَ) مبتدأ خبره (بالصدر) والمراد به محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب ﷺ بقرينة قوله: (نَبِيٍّ هَاشِمِيٍّ).

نَبِيٍّ: بدلٌ من الصدر، ولا يجوز أن يكون عطف بيانٍ لأنه ليس أوضح
منه، وإن كان موضحة مع صفته، لأن الاعتبار في الإيضاح بنفس عطف البيان.
والدليل على أنه خاتم الأنبياء عقلي ونقلي، أمّا العقلي فلأن النبوة كملت
وتمّت به، لأن ما جاء به من الكتاب والسُننِ مشتملٌ على ما يحتاج إليه من أمرِ
الدُّنيا والآخرة من الحكمة النظرية والعملية على أحسن الوجوه، ولا زيادة بعد
التمام.

وأمّا النقلي فقوله تعالى: ﴿وَحَاتَمَ النَّبِيِّنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وهذا نصٌّ
صريحٌ في ختم النبوة به، وحجةٌ قويةٌ بعد ثبوت نبوته.

قال سقاه الله شأبيب رضوانه:

٢٥- إِمَامُ الْأَنْبِيَاءِ بِلاَ اخْتِلَافٍ وَتَاجُ الْأَصْفِيَاءِ بِلاَ اخْتِلَالٍ

الأصفياء: جمعٌ صفيٍّ، كالأنبياء جمعٌ نبِيٍّ، والمراد به هنا ما كان مخصوصاً
بالرئاسة القدسية منزّها عن الكدورات النفسية كالأولياء.

اعلم أن نبينا محمداً ﷺ مُقتدى الأنبياء وقدوة الأصفياء، والدليل عليه
العقل والنقل، أمّا العقل فما ذكرته في «شرح العمدة» لا يليق ذكره في هذا
المختصر فليطلب هنا.

وأمّا النقلي فقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فلمّا كانت
أُمَّةُ خَيْرِ الْأُمَمِ، كان هو خير الأنبياء.

قال رحمه الله:

٢٦- وَبَاقٍ شَرْعُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَارْتِحَالِ

شَرْعُهُ: مبتدأ خبره: باقٍ، مقدّم عليه، أي طريقته باقية إلى يوم القيامة، أو لا تقبل النسخ لما بيننا أنه خاتم الرسل فلا يجيء بعده رسول، إلا أن النبي إنما يأتي لضبط أحوال الناس واستخراج الأحكام الملائمة لكل زمان، وإنه ﷺ بين ضوابط تُستخرج منها الأحكام، على أن علماء أمته تكفي في بيان شريعته لأنهم أعقل وأذكى من علماء سائر الأمم، وكذا قال ﷺ: (علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل)^(١).

قال سقاه شأبيب غفرانه:

٢٧- وَحَقُّ أَمْرٍ مِعْرَاجٌ وَصِدْقٌ فَفِيهِ نَصٌّ أَخْبَارٍ عَوَالِي

(أمر معراج) مبتدأ وخبره: حق، مقدّم عليه، (وصدق) أي: مطابق للواقع عطف عليه، الحق: الثابت من حق إذا ثبت، ومن ثم سمي نقيض الباطل حقاً لثبوته وتقرره.

النص: التصريح، يقال: نص عليه، أي صرح عليه، عوالي: جمع عالية صفة (أخبار)، الفاء في (ففيه) علة للثبوت، والصدق، أي: إنما ثبت وكان صدقاً لأنه ثبت بأخبار عالية من أن يطعن فيها، لأنه ثبت بالقرآن لقوله

(١) قال المناوي في فيض القدير (٤ / ٣٨٤): سئل الحافظ العراقي عما اشتهر على الألسنة من حديث: (علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل). فقال: لا أصل له، ولا إسناد بهذا اللفظ، ويغني عنه: (العلماء ورثة الأنبياء). وهو حديث صحيح. وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢ / ٨٣): قال السيوطي وابن حجر والدميري والزرکشي: لا أصل له.

تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وفيه أبحاثٌ لا يليقُ هنا ذكرها.

الضَّمِيرُ في (ففيه) عائِدٌ إلى (الأمر) لا إلى (الحق) لأنَّ الأخبار سببُ الحقِّ وعلته فلا يكونُ ظرفًا لها.

قَالَ رحمه الله:

٢٨- وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَفِي أَمَانٍ عَنِ الْعِصْيَانِ عَمْدًا وَانْعِزَالٍ

اعلم أنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلامُ همُ الآمنونَ عن الكفرِ بعدَ الوحي وقبله باتِّفاقِ المسلمينَ خلافًا للفضيليَّة من الخوارج^(١)، فإنَّهم جَوَّزُوا عليهم الكفرَ، لأنَّهم جَوَّزُوا عليهم المعصيةَ، وهي عندهم كفرٌ، فيلزمُ تجويزهم عليهم الكفرَ، وهو باطل؛ إذ لو جازَ لكانَ الاقتداءُ به جائزًا لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وفسادُ الثَّاني يدلُّ على فسادِ الأوَّل.

ومن النَّاسِ من لم يجوِّزِ الكفرَ، لكن يجوِّزُ الكبائرَ عليهم، والصَّحيحُ: إنَّ الكبائرَ لا تجوِّزُ عليهم بعده، إذ لو صدرت الكبيرةُ عنهم لكانوا أقلَّ درجةً من عصاةِ الأُمَّة، وذلك غيرُ جائزٍ.

بيانُ الملازمة: إنَّ درجاتِ الأنبياءِ في غايةِ الشَّرَفِ، وكلُّ من كانَ كذلك

(١) هم اتِّباعُ الفضل بن عيسى بن أبان الرَّقاشي، أبو عيسى: واعظ، من أهل البصرة، كان من أخطبِ النَّاسِ، متكلمًا قاصًّا مجيدًا. وكان قديرًا ضعيف الحديث، سَجَاعًا في قصصه. تنسبُ إليه فرقة (الفضلية)، كان يقول: لا يعذب الله أحدًا من أهل التوحيد على ذنب. ينظر: الأعلام (٥/ ١٥١)، والبيان والتبيين (١/ ٢٩٠). وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٣)، البدء التاريخ (٥/ ١٤٥).

كَانَ صَدُورُ الذَّنْبِ عَنْهُ أَفْحَشُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ فِي فَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضْلَعُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وَالْمُحْصَنُ يُرْجَمُ وَغَيْرُهُ يُحَدِّدُ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ أَقَلَّ حَالًا مِنَ الْأُمَّةِ فَبِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا مَا نَقَلُوا مِنْهُمْ فِي قِصَصِهِمْ فَبَعْضُهُ افْتِرَاءٌ عَلَيْهِمْ، وَبَعْضُهُ مُؤَوَّلٌ بِتَأْوِيلٍ يَلِيقُ بِحَالِهِمْ. وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا، وَاتَّفَقَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الْإِقْدَامُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ الصَّغِيرَةِ، لَكِنْ يَجُوزُ صَدْرُهَا عَنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا: السَّهْوُ وَالنِّسْيَانُ، وَالثَّانِي: تَرْكُ الْأَوَّلَى، وَالثَّلَاثُ: اشْتِبَاهُ الْمَنْهِيِّ بِالْمَبَاحِ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنََّّهُمْ مَعْصُومُونَ ثَبَتَ أَنَّهُمْ لَا يَنْعَزِلُونَ، لِأَنَّ مَوْجِبَ الْانْعِزَالِ وَهُوَ الْمَعْصِيَةُ مُتَنَفِي، أَلَا يَرَى أَنَّ مَلِكًا لَوْ جَعَلَ شَخْصًا حَاكِمًا فِي بَلَدٍ أَمَرَهُ بِالْعَدْلِ وَإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَرِعَايَةِ الرِّعَايَا وَعِمَارَةِ الْبَلَدِ، فَإِذَا أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ لَا يَسْتَحَقُّ الْانْعِزَالُ، فَلَوْ عَزَلَهُ ذَلِكَ الْمَلِكُ مِنْ غَيْرِ جَرِيمَةٍ يَكُونُ مُطْعَمًا لِلنَّاسِ.

قَالَ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ:

٢٩ - وَمَا كَانَتْ نَبِيًّا قَطُّ أَنْتِي وَلَا عَبْدٌ وَشَخْصٌ ذُو افْتِعَالٍ

هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى شَرَايِطِ النَّبُوَّةِ، يَعْنِي: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ:

١ - ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ النَّبُوَّةَ تَقْتَضِي الْأَشْتِهَارَ بِالدَّعْوَةِ وَإِظْهَارَ الْمَعْجَزَةِ، وَالْأَنْوْثَةَ تَنَافِيهَا لِأَنَّهَا تَوْجِبُ السِّرَّ، لِأَنَّ النِّسَاءَ أُمَرَ بِالْقَرَارِ فِي الْبُيُوتِ.

٢ - وَأَنْ يَكُونَ حُرًّا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِشْتَغَالِ بِالدَّعْوَةِ، وَلِأَنَّ النَّاسَ يَسْتَنْكِفُوا أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ.

قوله: (وَشَخْصُ دُوْا افْتَعَالٍ)، أي ذو فعلٍ قبيحٍ كاتِّصافِهِ بالسَّحْرِ والكذبِ والخداعِ مستدرِكٌ؛ لَأَنَّهُ يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: (لَفِي أَمَانٍ عَنِ الْعِصْيَانِ).

قَالَ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ:

٣٠- وَدُو الْقَرْنَيْنِ لَمْ يُعْرِفْ نَبِيًّا كَذَا لَقْمَانُ فَأَحْذَرُ عَنْ جِدَالِ

قِيلَ: اسْمُ ذِي الْقَرْنَيْنِ: عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ: الْإِسْكَندَرُ^(١)، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذِي الْقَرْنَيْنِ لِأَنَّهُ سَارَ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ وَإِلَى مَطْلَعِهَا، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ رَأَى فِي النَّوْمِ كَأَنَّهُ امْتَدَّ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَأَحْذَرَ بِقَرْنِي الشَّمْسِ، فَقَصَّ ذَلِكَ عَلَى قَوْمِهِ فَسُمِّيَ بِذِي الْقَرْنَيْنِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَلَكَ الرُّومَ وَفَارِسَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ انْقَرَضَ فِي زَمَانِهِ قَرْنَانِ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ حَيٌّ.

وَاخْتَلَفُوا^(٢) فِي نَبَوْتِهِ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ: إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا، وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا صَالِحًا وَلَمْ يَكُنْ نَبِيًّا وَلَا مَلِكًا، وَقَالَ وَهْبٌ: إِنَّهُ كَانَ مَلِكًا وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي زَمَانِهِ أَيْضًا فَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ ثَمُودَ وَكَانَ عَمْرُهُ أَلْفًا وَسِتْمِائَةِ سَنَةٍ، وَقَالَ وَهْبٌ: هُوَ كَانَ فِي الْفَتْرَةِ بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(١) وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَلِيٍّ بَنَ سِينَا هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِهَذَا فِي كِتَابِهِ (الشِّفَاء) عِنْدَ بَيَانِ مَنَاقِبِ أَرِسْطَاطَالِسٍ. وَتَابِعَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ إِلَى أَنَّهُ كُورِشُ الْأَحْمِينِيِّ أَوْ قُورِشُ الْكَبِيرِ أَوَّلُ مُلُوكِ فَارَسَ (٥٦٠ - ٥٢٩ ق م). يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ (تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ) تَأْلِيفُ: مَوْلَانَا أَبُو الْكَلَامِ آزَاد (١٣٠٥ - ١٣٧٥ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٥٨ م) عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

(٢) يَنْظُرُ: كِتَابُ الْمُنْتَظَمِ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ لِابْنِ الْجُوزِيِّ (١ / ٢٨٧).

واختلفوا أيضًا في نبوة لقمان، قال سعيد بن المسيب، ومجاهد، وقتادة: إِنَّهُ كَانَ حَكِيمًا وَلَيْسَ بِنَبِيٍّ، وحملوا الحكمة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢]، على الفهم والعقل، وقال الشعبي، وعكرمة، والسدي: إِنَّهُ نَبِيٌّ، فعندهم المراد من الحكمة فيه: النبوة، وقال المفسرون والأصح الأول. واختلفوا في صناعته، قال سعيد بن المسيب: إِنَّهُ كَانَ خِيَّاطًا، وقال ابن زيد: إِنَّهُ كَانَ رَاعِيًا، وقال خالد الربيعي: إِنَّهُ كَانَ نَجَّارًا.

ولما كان نبوتهما مختلفًا فيها من غير ترجيح توقّف وأمر بترك المجادلة؛ لأنّ المجادلة في المشكوك غير مفيد، على أنّها حرام إذا لم يكن لإظهار الصواب. قال تغمّده الله برضوانه:

٣١- وَعِيسَى سَوْفَ يَأْتِي ثُمَّ يُتَوَّى لِدَجَّالٍ شَقِيٍّ ذِي خَبَالٍ

التّوى: الهلاك، والإتواء^(١): الإهلاك، والدجال: هو ما أخبر الرّسول عن خروجه وإفساده كثيرًا من النّاس، والخبال: الفساد، وقوله: (لِدَجَّالٍ) يصلح أن يكون متعلّقًا بآتي، على معنى أنّه يأتي لأهلك الدّجال، ويُتَوَّى على تقدير أن يكون من الإتواء فحينئذ يكون من باب التّنازع كقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وعلى تقدير أن يكون من التّوى يتعيّن تعلّقه بآتي، وضمير يُتَوَّى عائِدٌ إليه، لأنّه متقدّم عليه رتبة، وفيه تعسف لوقوع الأجنبي بين الفعل ومتعلّقه.

(١) تَوَّى الشَّيْءُ يَتَوَّى إِذَا تَلَفَ، مَقْصُورٌ غَيْرُ مَهْمُوزٍ. جمهرة اللغة (١/ ٢٢٩). والعرب تقول: الشَّحُّ مَتَوَّاءٌ، تَقُولُ: إِذَا مَنَعْتَ الْمَالَ مِنْ حَقِّهِ أَذْهَبَ اللَّهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ. لسان العرب (١٤/ ١٠٦).

فالحاصل: إِنَّ نَزُولَ عِيسَى عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامِ مِنَ السَّمَاءِ وَخُرُوجُ الدَّجَالِ حَقٌّ؛ لِأَنَّ الصَّادِقَ أَعْنَى الرَّسُولِ ﷺ أَخْبَرَ عَنْهُمَا.

قَالَ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ:

٣٢- كَرَامَاتُ الْوَلِيِّ بِدَارِ دُنْيَا لَهَا كَوْنٌ فَهُمْ أَهْلُ التَّوَالِ

(لَهَا كَوْنٌ) أَي: تَحَقَّقَ وَثُبُوتُ، النَّوَالِ: الْعَطَاءُ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (فَهُمْ) عَائِدٌ إِلَى الْوَلِيِّ، وَهُوَ مُفْرَدٌ، وَإِنَّمَا أَجَازَهُ لاعتبارِ الْجَنَسِيَّةِ فِي الْوَلِيِّ بِقَرِينَةِ إِضَافَةِ الْجَمْعِ إِلَيْهِ، فَعَوَدَهُ إِلَيْهِ بِاعتبارِهَا جَائِزٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ (شعر)^(١):

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارِ

فَإِنَّ ضَمِيرَ شَغَفَنَ لِلْحُبِّ مَعَ أَنَّهُ مُفْرَدٌ.

وَقَالَ أَهْلُ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: كَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ جَائِزَةٌ الْوُقُوعِ، بَلْ هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ بِدَلِيلِ اشْتِهَارِ الْأَخْبَارِ وَاسْتِفَاضَةِ الْحَكَايَا عَنْهُمْ؛ كَقِصَّةِ عُمَرَ رضي الله عنه^(٢)، وَأَصْفَ وَهُوَ صَاحِبُ سَيِّدِنَا سُلَيْمَانَ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عِنْدَمَا شَرَبَ السُّمَّ^(٣) وَغَيْرِهِمْ.

وَالْمُعْتَزَلَةُ لَمَّا لَمْ يَرْوُهَا فِي أَنْفُسِهِمْ لَضَلَالَتِهِمْ وَبِدْعَتِهِمْ، ادَّعَوْا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَائِزَةٍ، وَهُوَ فَاسِدٌ.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَيُنْسَبُ إِلَى قَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ، الْمَلَقَبُ بِمَجْنُونٍ لَيْلَى (٢٤٨٥٦٨هـ).

(٢) يُنْظَرُ: الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (٧/ ١٣٤) وَالْإِصَابَةُ لِابْنِ حَجَرٍ (٢/ ٣) حَسَنٌ.

(٣) يُنْظَرُ: تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ (٤/ ١٨٠)، وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ (٦/ ٢٥١)، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١/

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣ - وَلَمْ يَفْضُلْ وَلِيٌّ قَطُّ دَهْرًا نَبِيًّا أَوْ رَسُولًا فِي انْتِحَالِ

والمراد من (قَطُّ) ظرف، الدهر: الزمان، والفرق بين النبي والرَّسول: أنَّ النَّبِيَّ أَعْمُ مِنَ الرَّسُولِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ هو نبيُّ يأتي بشرع ابتداءً، وينسخ بعض أحكام شريعة من قبله، بخلاف النَّبِيِّ فَإِنَّهُ عبارة عن إنسان بعثه الله تعالى إلى العباد لتبليغ ما أوحى إليه.

قوله: (في انْتِحَالِ) أي في الشَّرَفِ، وإيقاع النُّكْرَةِ في سياق النفي لإفادة التَّعْمِيمِ، يعني: كُلُّ واحدٍ من الأولياءِ في زمنٍ من الأزمنة ليس بأعلى مرتبةً من النَّبِيِّ وأفضلُ قدرًا من الرَّسُولِ؛ لأنه تابعٌ للرَّسُولِ وليس التَّابِعُ أعلى مرتبةً من المتبوع.

على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (والله ما طلعت شمسٌ ولا غربت على أحدٍ بعد النَّبِيِّينَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ)^(١)، فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِي أَنَّ النَّبِيَّينَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ أَفْضَلُ مِنَ الْوَلِيِّ، فَإِذَا كَانَ مِنْ هُوَ دُونَ النَّبِيِّينَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَلِيِّ فَالْنَّبِيُّونَ أَوْلَى.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤ - وَلِلصَّدِّيقِ رُجْحَانٌ جَلِيٌّ عَلَى الْأَصْحَابِ مِنْ غَيْرِ اخْتِمَالِ

وإنما سَمَّى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما قَصَّ قِصَّةَ الْإِسْرَاءِ عَلَى أَبِي جَهْلٍ، قَالَ أَبُو جَهْلٍ: يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبٍ بَنِ لَوْي هَلُمَّ فَحَدِّثْهُمْ فَمَنْ مَصْدَقِ

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٢٥) واللفظ له، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٠٨).

وواضع يديه على رأسه تعجباً وإنكاراً، وارتدَّ ناسٌ ممن كان آمنَ به، وسعى رجالٌ إلى أبي بكرٍ فقال: إِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ لَقَدْ صَدَقَ، قالوا: أَتَصَدَّقُهُ عَلَى ذَلِكَ؟ قال: إِنِّي لَأُصَدِّقُهُ عَلَى أْبَعِدَ مِنْ ذَلِكَ، فَسُمِّيَ الصَّدِيقُ^(١).

قوله: (جَلِيٍّ) أي: ظاهر، (عَلَى الْأَصْحَابِ) أي: أصحابُ النَّبِيِّ ﷺ (مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ) أي من غير أن يحتمل أحدٌ منهم عليه، والمرادُ بالرجحان هنا: علوُ القدرِ عند الله.

قال رحمه الله:

٣٥- وَلِلْفَارُوقِ رُجْحَانٌ وَفَضْلٌ عَلَى عُثْمَانَ ذِي الثُّورَيْنِ عَالِي

إنما سُمِّيَ وَلَقَّبَ عمرُ ؓ بالفاروق لفرقة بين الحقِّ والباطل، قوله: (عالي) أي عالي القدر، وهو بدلٌ من عثمان، ولا يجوزُ أن يكونَ صفةً لأنَّهُ نكرةٌ، والتَّطابُقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ شرط.

فإن قيل: لا يجوزُ جعلُهُ بدلاً أيضاً لوجوبِ تَخَصُّصِهِ إِذَا كَانَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ نكرةً لثلاً ينحطُّ المقصود عن غيره.

أجيب: بأنَّ تقديرَهُ عالي القدرِ ولا يلزمُ ما ذكره.

قال رحمه الله:

٣٦- وَذَوِ الثُّورَيْنِ حَقًّا كَانَ خَيْرًا مِنْ الْكَرَّارِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ

(١) ينظر: تفسير النسائي (٣٠٥)، والحاكم في مستدركه (٤٤٦٨)، ومصنف عبد الرزاق (٩٧١٩) والآجري في الشريعة (١٠١٦) والطبري في تهذيب الآثار (٢٧٥٨) و(٢٧٧٥) والبيهقي في دلائل النبوة.

وإنما سُمِّيَ ولَقَّبَ عثمانُ بذي النورينِ لتزوّجهِ ببتّي رسولِ الله ﷺ،
فالمرادُ بالتّورينِ بنتاهُ.

والمرادُ بالكرّارِ عليّ بن أبي طالبَ كَرَّمَ اللهُ وجهه، وسُمِّيَ به لكرّهِ ورجعه
على الأعداءِ في الحربِ دونَ قِرة، وقوله: (حقّاً) مفعولٌ مطلقٌ.

ذهبَ أهلُ السُّنةِ والجماعةِ، وقدماءُ المعتزلةِ إلى أنَّ أفضلَ البشرِ بعدَ
النّبيِّ ﷺ: أبو بكرٍ الصّديقُ ؓ، لقوله ﷺ: (والله ما طلعت الشمسُ... إلى
آخره)^(١)، ولما رويَ عن ابن عباسٍ ؓ، قال: كنّا نقولُ ورسولُ الله ﷺ حيٌّ:
أفضلُ الأُمّةِ أبو بكرٍ ثمَّ عمرُ ثمَّ عثمانُ ثمَّ بعدهُ عليٌّ^(٢).

وروى عن محمدٍ بن الحنفيةِ^(٣) إنّه قال: (قلتُ لأبي: أيُّ النّاسِ خيرٌ بعدَ
رسولِ الله ﷺ؟ قال: أبو بكرٍ، قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قال: ثمَّ عمرُ، قال: ثمَّ خشيتُ أنْ
أقولَ: ثمَّ مَنْ؟ فيقول: عثمانُ، فقلت: ثمَّ أنت يا أبتُ؟ فقال: ما أبوك إلا رجلٌ

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٣١٣٢). وسنن أبي داود (٤٦٢٨).

(٢) الحديث: (كنّا نقولُ ورسولُ الله ﷺ حيٌّ: أفضلُ هذه الأُمّةِ بعدَ نبيّها أبو بكرٍ وعمر
وعثمان، ويسمع ذلك النّبيُّ ﷺ فلا ينكره). المعجم الكبير للطبراني (١٣١٣٢). وسنن
أبي داود (٤٦٢٨).

(٣) هو: أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، وأمّه خولة بنت جعفر
الحنفية، فينسب إليها تمييزاً عن أخويه الحسن والحسين، يكنى أبا القاسم، حيث أذن
رسول الله ﷺ لولده من علي بن أبي طالب أن يسمي باسمه ويكنى بكنيته. ولد في خلافة عمر
بن الخطاب (سنة ٢١هـ)، وهو أحد الأبطال الأشداء، كان ورعاً واسع العلم ثقة له عدة
أحاديث في الصحيحين. (ت ٨١هـ). ينظر: الأعلام (٦/ ٢٧٠)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٦٦)،
ووفيات الأعيان (١/ ٤٤٩).

من المسلمين^(١). فثبت بهذه الأحاديث ترتيبهم في الفضيلة، وفيه اختلافٌ وكلامٌ كثيرٌ بين الناس، لا يليقُ التكلمُ به في هذا المقام.

قال رحمه الله:

٣٧- وَلِلْكَرَّارِ فَضْلٌ بَعْدَ هَذَا عَلَى الْأَغْيَارِ طَرًّا لَا تُبَالِي

(هذا) إشارةٌ إلى ذي الثورين، أي لعليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهه فضلٌ بعدَ عثمانَ ؓ على غيره (طَرًّا) أي كلاً (لا تبالِي) أنت في تفضيله على الأغيارِ، أو لا يبالي أحدٌ في تفضيله عليها، لا تَفْاقِ أَهْلَ السُّنَةِ والجماعةِ عليه، ولَمَّا مرَّ من الأحاديث، فعلى هذا يجوزُ لا تبالِي بالخطابِ والغيبةِ، وعلى التقديرين (لا) للنهي وعلامته سقوطُ الياءِ.

قال رحمه الله:

٣٨- وَلِلصَّدِيقَةِ الرَّجْحَانُ فاعْلَمْ عَلَى الزَّهْرَاءِ فِي بَعْضِ الْخِصَالِ

أي لعائشة الصَّدِيقَةِ فضلٌ على فاطمة الزَّهْرَاءِ ؓ في بعضِ الخِصَالِ، وليس لها فضلٌ بحسبِ النَّسَبِ، لأنَّ فاطمةَ ؓ بنتُ النَّبِيِّ ﷺ فلا تكادُ تقربُ منها بالنَّسَبِ، فالأصلُ أَنَّ عائشةَ ؓ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وهي بعدَ خديجة الكبرى أفضلُ نساءِ العالمِ^(٢)، وهي المخصوصةُ بالنَّفْسِ القدسيَّةِ، مطهَّرةٌ عن الكدوراتِ النَّفْسيَّةِ، ولا يطعنُ فيها إلَّا ولدُ الزَّنا، أو من لم يجتنُبْ عن الفواحشِ والزَّنا، ودرجتها في الجَنَّةِ مع النَّبِيِّ ﷺ. والخِلَالِ: جمعُ الخَلَّةِ والمرادُ هنا الخِصَالِ.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٧) باختلاف يسير، وأحمد (٢١١٨٧)، وأبو داود (٤٦٢٩).

(٢) ينظر: الوصية (ص ٤٦٢)، ضمن كتاب (مجموع كتب ورسائل ووصايا الإمام الأعظم) إعداد وتحقيق أكرم محمد إسماعيل / دار الغانم ٢٠٢٢ عمّان.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- وَلَمْ يَلْعَنْ يَزِيدًا بَعْدَ مَوْتٍ سِوَى الْمِكْتَارِ فِي الْإِغْرَاءِ غَالِي

اللَّعْنَةُ: الْبُعْدُ وَالطَّرْدُ، وَهِيَ تَسْتَعْمَلُ عَلَى مَنْ أُبْعِدَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَبَدًا كَالشَّيْطَانِ، وَتَسْتَعْمَلُ عَلَى مَنْ أُبْعِدَ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْخَيْرِ مَا دَامَ عَلَى الْفِعْلِ الْقَبِيحِ أَوْ الْكُفْرِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَتَابَ قَرُبَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَلْعُونًا، وَاللَّعْنَةُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ، فَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ أَقْبَحَ كَانَتْ لَعْنَتُهُ أَغْلَظَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنَةِ الْكَافَرِ وَلَعْنَةِ الْمُسْلِمِينَ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ لَعْنَةَ الْكَافَرِ تَكُونُ دَائِمَةً مُتَّصِلَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَعْنَةُ الْمُسْلِمِينَ مَعْنَاهَا الْبُعْدُ مِنَ الْخَيْرِ، وَالَّذِي يَعْمَلُ مَعْصِيَةً فَهُوَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بَعِيدٌ عَنِ الْخَيْرِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَبَاتَ إِلَى الطَّاعَةِ يَكُونُ مُشْغُولًا بِالْخَيْرِ، وَالْأُولَى أَنْ لَا تَطْلُقَ لَفْظَةُ اللَّعْنَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ يَزِيدَ يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَةَ عِنْدَ أَمْرِهِ بِقَتْلِ قَرَّةِ عَيْنِ الْمُؤْمِنِينَ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، لِأَنَّهُ بَاشَرَ مَا هُوَ أَقْبَحُ الْأَفْعَالِ وَأَشْنَعُ الْفِعَالِ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحِلًّا كُفْرًا، لَكُنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجِعَ عَنْهُ، وَنَدَمَ عَلَى مَا بَاشَرَ عَلَيْهِ، فَإِذَا يَرْجَى غَفْرَانَهُ وَدَخُولَهُ فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، أَلَا يَرَى إِلَى وَحْشِي قَتْلَ عَمِّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، أَعْنِي: حَمْزَةَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ثُمَّ أَسْلَمَ بِيَدِي (١) النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَنَدَمَ عَلَى مَا فَعَلَهُ وَبَشَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْجَنَّةِ، وَكَانَ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُلْعَنُ يَزِيدُ، وَلِذَا قَالَ: (بَعْدَ مَوْتٍ).

قوله: (سِوَى الْمِكْتَارِ) أي: لم يلعن أحدًا يزيد إلا قولًا هذًا، غالي أي

متجاوزُ الحدِّ، (في الإغراء) أي التَّحْرِيزِ والتَّحْثِيثِ، فقوله: (في الإغراء) متعلِّقٌ بغالٍ، وهو بدلٌ من المكثَّارِ وصرفٌ يزيد للضرورة.

قال رحمه الله:

٤٠ - وَإِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ دُوَاعِتْبَارٍ بِأَنْوَاعِ الدَّلَائِلِ كَالْتِّصَالِ

مَنْ اعتقدَ أركانَ الدِّينِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْبُؤَةِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا تَقْلِيدًا، وَهُوَ قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، اختلفوا في صحَّةِ إيمانه.

قال أبو حنيفة، وسفيان الثوري، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل رضوان الله عليهم أجمعين: إنَّه صحيحٌ.

وقال عامة المعتزلة: إنَّه ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، وزعم أبو هاشم^(١): إنَّه كافرٌ، فعنده إنَّما يحكم بإيمانه إذا عرِفَ ما يجبُ اعتقاده بالدليل العقلي. وقال الأشعري^(٢): شرط صحَّةِ إيمانه أنْ يعرفَ كلَّ مسألةٍ بدلالةٍ عقليةٍ،

(١) هو: أبو هاشم عبد السلام بن شيخ المعتزلة أبي عليٍّ محمَّد بن عبد الوهاب الجُبَّائي البصري، أحد رؤوس المعتزلة وابن شيخهم، ألَّف أبو هاشم كتب الكلام مشحونة بمذاهبهما واعتقادهما، له آراء انفرد بها. وتبعته فرقة سميت (البهشية) وله مصنفات منها: «تفسير القرآن»، و«الجامع الكبير»، و«الأبواب الكبير»، (ت ٣٢١هـ). ينظر: الاعلام (٤ / ٧)، والفرق بين الفرق (١٨٤)، وتاريخ بغداد (١١ / ٥٥).

(٢) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة سنة (٢٦٠هـ)، وتلقى مذهب المعتزلة، ثم رجع وجاهر بخلافهم. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها «الموجز الكبير» و«الردُّ على المجسمة» و«مقالات الإسلاميين» جزءان، و«الإبانة عن أصول الديانة» و«رسالة في الإيمان» و«مقالات الملحدين» و«الرد على ابن الراوندي» و«خلق الأعمال» و«الأسماء والأحكام» و«استحسان الخوض في=

وليس الشرط أن يعبر عنه بلسانه ويجادل خصمه، وهو قول عامة المتكلمين. والقائلون بصحته استدّلوا بأنواع الدلائل، لأن ما يدل على صحته العقل والنقل، وفعل الرسول، وكل واحد منها نوع.

أما العقل: فهو أن الإيمان عبارة عن التصديق، فإن من أخبر بخبر فصدقه غيره لم يمتنع أحد من أن يقول: آمن به أو آمن له، وإذا صدق المقلد من أخبره عن الله وصفاته صار مؤمناً.

وأما النقل: فقول الرسول ﷺ حين سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)^(١)، فإنه ما أجاب إلا بالتصديق، وهو حاصل في المقلد فيكون مؤمناً.

وأما فعل الرسول: فهو إنه ﷺ يعد من آمن به وصدقه في جميع ما جاء به من عنده مؤمناً، ولا يشتغل بتعليمه الدلائل العقلية في المسائل الاعتقادية، وكذا الصحابة والتابعون إلى يومنا هذا.

ولما كانت هذه الدلائل قطعية غير قابلة للتأويل شبه بالنصال في النفاذ وهي أعني، النصال: جمع النصل وهو حديد السيف.

= الكلام» و«اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ويعرف باللمع الصغير. وغيرها، توفي ببغداد سنة (٣٢٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية (٢/ ٤٠٦) والأعلام (٤/ ٢٦٣) والمقريري (٢/ ٣٥٩)، والفهرست لابن النديم (ص ٢٢٥).

(١) ينظر: الآثار للإمام محمد بن الحسن (٣٨٤)، «مسند أبي حنيفة» رواية الحصكفي رقم (١)، (٢)، ورواية الحارثي رقم (٧٧٧)، رواه في: «صحيح البخاري» الإيمان (٣٧)، و«صحيح مسلم» الإيمان (١)، و«سنن أبي داود» السنة (١٦)، و«سنن الترمذي» الإيمان (٤)، و«سنن النسائي» الإيمان (٥ - ٦).

قال رحمه الله:

٤١- وَمَا عُذْرُ لِيْ عَقْلٍ بِجَهْلٍ بِخَلْقِ الْأَسَافِلِ وَالْأَعَالِي

المرادُ بالأسافل: الأرضون، وبالأعالي: السماوات، اتفق الأئمة على أن الإيمان بالله واجب والكفر حرام، لكن اختلفوا في أن وجوبه بالعقل أو بالسمع. ذهب مشايخنا رضوان الله عليهم أجمعين: إلى أنه واجب بالعقل، قال أبو حنيفة رحمته: (لا عذر لأحد في الجهل بخالفه لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وسائر خلق ربه، وأمّا في أحكام الشرع فمعذور حتى تقوم عليه الحجة^(١)).

وقالت الملاحدة والروافض والمشبهة والخوارج: لا يجب بالعقل شيء. وثمره الخلاف إنما تظهر في حق من لم تبلغه الدعوة أصلاً ونشأ على شاطئ الجبل، ولم يؤمن بالله ومات هل يُعذر في ذلك أم لا؟

فعند من أوجب له يُعذر، وعند من لا يوجب له معذور، وإنما قال: (لذي عقل) ولم يتعرض للبلوغ؛ لأن عند كثير من مشايخنا: يجب معرفة الله تعالى بالعقل على الصبي العاقل لأنّ علّة الوجوب العقل، فلمّا كان الصبي عاقلاً كان كالبالغ في وجوب الإيمان به، كما أنّه لو أسلم كان إسلامه صحيحاً بالاتفاق.

(١) في نوادر أبي يوسف رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في كتاب (المنتقى)، والكرخي في (مختصره) وهو مشهور من مذهب أبي حنيفة. ينظر: تلخيص الأدلة (ص ١٣٤). والأجناس للناطفي (١/ ٤٤٦). وعقيدة أبي اليسر البزدوي (ص ٢١٤).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٢- وَمَا إِيْمَانُ شَخْصٍ حَالٌ بِأَيْسٍ بِمَقْبُولٍ لِقَفْدِ الْإِمْتِيَالِ

(البأس) الشدّة، والمراد هنا سكرات الموت، يعني: من آمن حال الموت لم يقبل إيمانه، لما أن كل أحد يرى مكانه عند الموت، فلم يؤمن بالغيب فلم يكن ممثلاً لأمره، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ﴾ [النساء: ١٨].

قال صاحب «الكواشي»^(١): (أي وقع في النزع أو يشاهد الملائكة)، وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر)^(٢)، المعنى: ما لم تبلغ روحه حلقومه فيكون بمنزلة الشيء الذي يتغرغر به المريض.

قال القاضي^(٣): (توبة العبد المذنب مقبولة ما لم يحضر الموت، فإذا حضر لم تنفعه، وذلك لأن من شرط التوبة العزم على ترك الذنب المتوب عنه، وعدم المعاودة عليه، وذلك إنما يتحقق مع تمكّن التائب عنه [وبقاء

(١) تفسير الكواشي: لموفق الدين أحمد بن يوسف الموصلّي الشيباني الشافعي. (ت ٦٨٠هـ) وهو اثنان:

كبير: سماه: (بالتبصرة). وصغير، سماه: (بالتلخيص). كشف الظنون (١/ ٤٥٧).

(٢) صحيح الترمذي (٣٥٣٧).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسّر، علامة. ولي قضاء شيراز مدة. له: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ويعرف بتفسير البيضاوي، و(طوالع الأنوار) في التوحيد، و(منهاج الوصول إلى علم الأصول)، وغيرها (ت ٦٨٥هـ). ينظر: الأعلام (٤/ ١٠٩).

أوان الاختبار^(١) (٢).

قَالَ أَنَارَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ:

٤٣- وَمَا أَفْعَالٌ خَيْرٌ فِي حِسَابٍ مِنْ الْإِيمَانِ مَفْرُوضِ الْوَصَالِ

قوله: (مَفْرُوضِ الْوَصَالِ) حالٌ من الضَّميرِ المستكنِ في (خَيْرٍ) وهو الظَّرْفُ المستقرُّ العائدُ إلى الأفعالِ، فيجبُ أن يقولَ: مفروضةُ الوصالِ، لكن أعاده باعتبارِ المذكورِ وإضافةُ الأفعالِ إلى الخيرِ من قبيلِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفَةِ، يعني: الأفعالُ الحسنةُ المفروضةُ، هل تعدُّ من الإيمانِ أم لا؟ فيه خلافٌ.

ذهبَ المحققونَ من أصحابنا إلى أنها لا تعدُّ منه، بل الإيمانُ عبارةٌ عن التَّصديقِ بالقلبِ في كلِّ ما جاءَ بهِ الرَّسُولُ، والإقرارُ باللسانِ شرطُ إجراءِ الأحكامِ في الدنيا.

وقالَ مالكٌ والشَّافعيُّ وأهلُ الحديثِ: إنها تعدُّ منه، فعندهم الإيمانُ عبارةٌ عن التَّصديقِ بالقلبِ والإقرارُ باللسانِ والعملُ بالأركانِ.

لنا: أنَّ الصَّحابةَ رضوانُ اللهَ عليهم أجمعين هم مؤمنونَ قبلَ وجوبِ الرِّكَاةِ والحجِّ بالاتِّفاقِ، فلو كانَ العملُ داخلًا في الإيمانِ لم يصحَّ إيمانهم.

ولأنَّ اللهَ تعالى عطفَ العملَ على الإيمانِ حيثُ قالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

(١) ساقطة من الشرح.

(٢) ينظر: شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن للطيب (٦ / ٣٤٩)، وتحفة

الأبرار شرح مصابيح السنة

لناصر الدين البيضاوي (٢ / ٧٦).

الصَّلِيحَاتِ ﴿ [الكهف: ١٠٧]، وعطفُ الشَّيْءِ على الشَّيْءِ يقتضي المغايرة.

قَالَ أَنَا رَ اللَّهُ مَرَقْدُهُ:

٤٤ - وَلَا يُقْضَى بِكُفْرٍ وَارْتِدَادٍ بِعَهْرٍ أَوْ بِقَتْلٍ وَاخْتِزَالٍ

العهرُ: الزَّنا، الاختِزال: الانقطاع، يعني: لا يحكمُ بكُفْرٍ أحدٍ وارتداده بسببِ الزَّنا أو بسببِ قتلِ النَّفسِ والقطعِ ظلمًا.

فالحاصلُ: إِنَّ مَرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ دُونَ الْكُفْرِ لَا يَصِيرُ كَافِرًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، فَلَوْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ فَاللَّهُ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَفَى عَنْهُ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ ثُمَّ عَاقَبَهُ أَمْرُهُ الْجَنَّةَ.

وَزَعَمَتِ الْخَوَارِجُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ عَصَى بِفَعْلٍ صَغِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً فَهُوَ كَافِرٌ.

وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: مَرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُؤْمِنٌ بَلْ هُوَ فَاسِقٌ، وَلَوْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ يَخْلَدُ فِي النَّارِ.

لَنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى مَرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ مُؤْمِنًا حَيْثُ قَالَ: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَالْقَتْلُ الَّذِي يُوْجِبُ الْقَصَاصَ مِنَ الْكِبَائِرِ فَثَبَّتَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥ - وَمَنْ يَنْوِ ارْتِدَادًا بَعْدَ دَهْرٍ يَصِرْ عَنْ دِينٍ حَقٌّ ذَا انْسِلَالٍ

المرادُ مِنَ الدَّهْرِ هُنَا: الْمُدَّةُ، وَالْانْسِلَالُ: الْخُرُوجُ مِنْ بَيْنِ الشَّيْءِ، يَعْنِي: وَمَنْ يَنْوِ أَنْ يَرْتَدَّ بَعْدَ مَدَّةٍ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي حَالِ النِّيَّةِ، لِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَى الْكُفْرِ يَزِيلُ التَّصَدِيقَ فَيَصِيرُ كَافِرًا.

قال رحمه الله:

٤٦- وَلَفْظُ الْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ بِطَوَّعٍ رَدِّ دِينٍ بِاغْتِقَالٍ

(لفظ الكفر) أي: تلفظه كلمة الكفر، (من غير اعتقاد) أي: من غير أن يعتقد أنها كلمة الكفر، (بطوع) أي: بلفظ مع اختيار.

قوله: (ردّ دين) خبر لقوله: (ولفظ الكفر) يعني: من أجرى على لسانه كلمة الكفر ولم يدر إنها كلمة الكفر يكفر.

وفي الفتاوى المسمّى «قاضي خان»^(١): (الجاهل إذا تكلم بكفر ولم يدر أنه كفر اختلفوا فيه، قال بعضهم: لا يكون كافراً ويعذر بالجهل، وقال بعضهم: يصير كافراً ولا يعذر بالجهل)^(٢).

قوله: (من غير اعتقاد) احتراز من أن يعتقد، فإنه كفر بالاتفاق، أو لم يعتقد بل جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يصّر كافراً بالاتفاق.

(١) هو العلامة شيخ الحنفية، أبو المحاسن حسن بن منصور بن محمود البخاري الحنفي، الأوزجندي، صاحب التصانيف. سمع الكثير من الإمام ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد العزيز. ومن إبراهيم بن عثمان الصفاري وطائفة. روى عنه: العلامة جمال الدين محمود بن أحمد الحصري، أحد تلامذته. من تصانيفه: (شرح الجامع الصغير) للشيباني في الفروع و(شرح كتاب الزيادات) لمحمد بن الحسن وكتاب (المحاضر). و(الواقعات) في الفروع. و(آداب الفضلاء) في اللغة. و(الأمال) في الفقه. و(شرح أدب القضاء) للخصاف و(الفتاوى). وكتاب في الخلافات. (ت ٥٩٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١ / ٢٣١)، والأعلام (٢ / ٢٢٤)، والفوائد البهية (٦٤، ٩١)، والجواهر المضية (١ / ٢٠٥).

(٢) ينظر: فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (٣ / ٥١٨). دار الكتب العلمية بيروت.

قوله: (بطوع) احترازٌ من أن يكون مكرهاً فإن فيه تفصيلاً، قال في «قاضي خان»: (المكره إن أُكْرِهَ بَقِيدٍ أو حَسْبٍ فَكُفِّرَ يَكُونُ كَافِرًا، وَإِنْ أُكْرِهَ بِالْقَتْلِ أَوْ بِاتِّلَافِ عَضْوٍ أَوْ بِضَرْبِ مَوْلٍ وَقَلْبِهِ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ لَا يَكُونُ كَافِرًا اسْتِحْسَانًا)^(١).
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرٍ حَالَ سُكْرِ بِمَا يَهْذِي وَيَلْغُو بِأَرْتَجَالٍ
(لا يحكم) نهى غيبة أو خطاب، (ما) في (بما يهذي) مصدرية، اللغو من القول: ما لا عبرة له، والارتجال: هو القول من غير روية وفكر، والجار والمجرور أعني قوله: (بارتجال) متعلق بقوله: (لا يحكم) ويجوز أن يتعلق بقوله: (يهذي) أو بقوله: (يلغو)، وهو ظاهر لا ستره عليه، أي: لا يحكم بكفر أحد حال كونه سكران بسبب إجراء كلمة الكفر على لسانه بغير فكر وتأمل فإن فيه تفصيلاً.
قال في «قاضي خان»: (وَأَمَّا كُفْرُ السَّكَرَانِ إِنْ كَانَ يَعْرِفُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ وَالْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ فَكُفْرُهُ يَكُونُ كُفْرًا فِي الْأَحْكَامِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ الْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ وَالْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ لَا يَكُونُ كُفْرًا فِي الْأَحْكَامِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا)^(٢).
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- وَمَا الْمَعْدُومُ مَرْتَبًا وَشَيْئًا لِفَقْهِهِ لَاحَ فِي يُمْنِ الْهَلَالِ
المعدوم: على ضربين: ممتنع وممكن، والممتنع: هو ما يكون عدمه واجباً كشريك الباري واجتماع النقيضين، وممكن: هو ما يكون نسبة الوجود والعدم إليه سواءً.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَلَا يَطْلُقُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَيْضًا بِالْإِتِّفَاقِ،
وَاخْتَلَفُوا فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ذَهَبَ الْمُقَنَّنِيُّ^(١) إِلَى جَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِهِ قَبْلَ وَجُودِهِ.
وَقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ: لَا تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ
بِهِ قَبْلَ وَجُودِهِ، لِأَنَّ عِلَّةَ الرُّؤْيَةِ الْوُجُودَ وَهُوَ مُنْتَفٍ، فَلَا يَكُونُ مَرْتَبًا، وَكَذَا لَا
يَطْلُقُ الشَّيْءُ عَلَيْهِ قَبْلَ وَجُودِهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ. وَالْكَلَامُ الْمَشْبُوعُ ذَكَرْتُهُ فِي «شَرْحِ
الْعَمْدَةِ» فَلْيُطَالَعُهُ ثَمَّةَ.

قوله: (لفقه) أي: لوقوفٍ على دليلٍ كونه ليس بمركبي وشيء ظهر في يمن
الهلال، كذا قيل وهو ليس بصوابٍ، إذ لو كان كما ذكر القائل لوجب عليه أن
يبيِّنَ ويذكر ما لاح له، لأنَّ هذا النوع من الكلام غير مرضيٍّ عند العلماء، بل
ربما يُنسبون إلى شيءٍ آخرَ.

وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: معناه لعلمٍ لاح في الهلال، إذ لو كان المعدوم مرتبًا
لرئي ما يزاد عليه من النور يومًا فيومًا، فلمَّا لم ير مع أنَّ النور أوضح المبصراتِ
سلم أنَّ عدمَ رؤيته لعدمِ علته، وهو الموجود، فثبت أنَّ عِلَّةَ الرُّؤْيَةِ هُوَ الْوُجُودُ،
فلمَّا كان هُوَ عِلَّةً فِي الشَّاهِدِ يَكُونُ عِلَّةً أَيْضًا فِي الْغَائِبِ، لِأَنَّ الْعِلَلَ لَا تَبْدُلُ
بِالْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ.

اعلم أنَّ الْهَلَالَ هُوَ الطَّالِعُ أَوَّلَ الشَّهْرِ وَيُسَمَّى هَلَالًا إِلَى ثَلَاثِ لَيَالٍ،
وَبَعْدَ ذَلِكَ يُسَمَّى قَمَرًا إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، وَإِضَافَةُ الْيَمَنِ إِلَى الْهَلَالِ مِنْ قَبِيلِ

(١) الْمُقَنَّنِيُّ: هُم أَتْبَاعُ الْمُقَنَّنِ الْخِرَاسَانِي، كَانَ رَجُلًا قَبِيحَ الْخَلْقَةِ أَعْوَرَ قَصِيرًا، عَمِلَ وَجْهًا
مِنْ ذَهَبٍ ادَّعَى الْأُلُوهِيَّةَ وَقَالَ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ، إِذْ أَبَاحَ لِأَتْبَاعِهِ الْحَرَمَاتِ وَأَسْقَطَ عَنْهُمْ
الْفَرَائِضَ وَسَائِرَ الْعِبَادَاتِ. يَنْظُرُ: (الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ) (ص ١٥٥).

إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا.

قَالَ أَنَارَ اللَّهُ مُضْجَعَهُ:

٤٩- وَدُنْيَانَا حَدِيثٌ وَالْهَيُولَى عَدِيمُ الْكَوْنِ فَاسْمَعُ بِاجْتِدَالِ

حديث: فعيل بمعنى: فاعل، والعديم بمعنى: المعدوم والاجتدال: الفرح^(١)، يعني: ما سوى الله تعالى حادثٌ بإحداثِ الله تعالى.

وزهبَ بعضُ الفلاسفةِ إلى أنَّ هيولي العناصرِ قديمة، وهو فاسدٌ وفيهِ مقالاتٌ لا يليقُ ذكرها في هذا المختصر.

قال رحمة الله عليه:

٥٠- وَلِلدَّعَوَاتِ تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ وَقَدْ يَنْفِيهِ أَصْحَابُ الضَّلَالِ

قال أهلُ السُّنَّةِ والجماعة: دعاءُ الأحياءِ وصدقاتهم للأمواتِ نافعٌ ومؤثِّرٌ في رفعِ العذابِ عنهم لقوله تعالى: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ولقوله ﷺ: (اهدوا أمواتكم، فقالوا: وما الهدايا؟ قال: الدُّعَاءُ وَالصَّدَقَةُ)^(٢).

ولأنَّ مَنْ ماتَ وعليه حَجَّةٌ وصلواتٌ فاتتْ وأوصى لها يؤمَّرُ بإنفاذها، ولو لم يكن نافعاً لما أنفذت وصيته.

وقد ينفي تأثيره في رفعِ العذابِ عنهم (أصحابُ الضَّلَالِ) يعني: المعتزلة، فإنَّ عندهم ليسَ لَهُ منفعة، وهو فاسدٌ لَمَّا مرَّ.

(١) اجْتَدَلَ أَيِ ابْتَهَجَ. لسان العرب (١١/ ١٠٧).

(٢) ينظر: (هدية الأحياء إلى الأموات وما يصل إليهم) لأبي الحسن الهكاري رقم (٦).

قال رحمه الله:

٥١- وَفِي الْأَجْدَاتِ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي سَيِّئِلِي كُلَّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ

الأجداث: جمعُ جدٍ وهو القبر، سَيِّئِلِي: أي سَيِّمَتَحَنَ، (عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّي) متعلِّقٌ به، أي: في القبورِ سَيِّمَتَحَنَ كُلُّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ عَنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ تعالى، يعني: في القبورِ سؤالٌ منكِرٍ ونكيرٍ حقٌّ لكلِّ مَنْ ماتَ صغيراً أو كبيراً، إذا غابَ عن الآدميين، أو أكله السَّبُعُ.

وقوله: (كُلُّ شَخْصٍ) ليسَ على العموم؛ لأنَّ الأنبياءَ عليهم السَّلامُ لا يسألونَ على الأصحِّ.

قال رحمه الله:

٥٢- وَلِلْكَفَّارِ وَالْفَسَاقِ بُغْضًا^(١) عَذَابُ الْقَبْرِ مِنْ سُوءِ الْفِعَالِ

(عذابُ القبرِ) مبتدأ، خبرُهُ (لِلْكَفَّارِ) مقدَّمٌ عليه، (بُغْضًا) تمييزٌ، وهو أعني: البغْضُ من الله تعالى إرادةُ الإهانةِ والطَّرْدِ والتَّعْذِيبِ، (الْفِعَالِ) بالكسرِ يستعملُ في الشرِّ وبالفتحِ في الخيرِ، و(مِنْ) بمعنى لأجلِ كقوله تعالى: ﴿تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا﴾ [المائدة: ٨٣]، أي: لأجلِ ما عرفوا.

يعني: عذابُ القبرِ لأجلِ الأعمالِ السيِّئةِ كائنٌ وثابتٌ للكفارِ بغْضًا من الله عليهم أَعَاذَنَا اللهُ مِنْهُ، والإِنْعَامُ لأهلِ الطَّاعَةِ في القبرِ ثابتٌ زَرَقْنَا اللهُ إِيَّاهُ،

(١) وفي بعض النسخ: وَلِلْكَفَّارِ وَالْفَسَاقِ (يُفْضَى)، بصيغة المجهول من القضاء، وفي نسخة صحيحة (بغضًا) بالغين المعجمة على أن نائب منصوب بالحالية، أي: مبغوضين، أو بالعلية، أي: بغضًا من الله لهم، وعلى بعض النسخ بعضًا بالعين المهملة مخفوضًا على أنه بدل من الفساق بدل البعض.

خلافًا للمعتزلة.

لنا: إِنَّ ما لا يَأْبَاهُ الْعَقْلُ وأخبرَ الصَّادِقُ عَنْهُ يَجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَهُ، وما نَحْنُ
بصَدَدِهِ من هذا الْقَبِيلِ، وإنما قلنا: إِنَّ الصَّادِقَ أَخْبَرَ عَنْهُ لَأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ من
عَذَابِ الْقَبْرِ تَوَاتَرَتْ من لَدُنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلى يَوْمِنَا هَذَا، وأيضًا فِيهِ أخبارٌ
كثيرةٌ لا نَطْوِلُ الْكِتَابَ بِذِكْرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال رحمه الله:

٥٣- حِسَابُ النَّاسِ بَعْدَ الْبَعْثِ حَقٌّ فَكُونُوا بِالتَّحَرُّزِ عَنْ وَبَالِ

الْوَبَالِ: الإِثْمُ الَّذِي كَانَ من قَبْلِ الْعَبْدِ كَالْقَتْلِ وَالظُّلْمِ وَغَيْرِهِمَا، حِسَابُ
جَمِيعِ النَّاسِ بَعْدَ الْحَشْرِ حَقٌّ ثَابِتٌ لا يَنْكُرُهُ إِلَّا الْكَافِرُ وَالْمُعَانِدُ، وَالْخِلَافُ فِي
حَشْرِ الْأَجْسَادِ أَوْ الْأَرْوَاحِ لا يَلِيقُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

قوله: (فَكُونُوا بِالتَّحَرُّزِ عَنْ وَبَالِ) يعني: إِذَا كَانَ الْحِسَابُ حَقًّا ثَابِتًا يَجِبُ
أَنْ يَحْتَرِزَ احْتِرَازًا شَدِيدًا عَنِ الْإِثْمِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ ما كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
اللَّهِ يُرْجَى الْعَفْوُ عَنْهُ، أَمَّا ما بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ فَلَا.

قال أنار الله مضجعه:

٥٤- وَتُعْطَى الْكُتُبُ بَعْضًا نَحْوُ يُمْنِي وَبَعْضًا نَحْوُ ظَهْرِ وَالشَّامِلِ

بَعْضًا: أَي من النَّاسِ، يعني: قِرَاءَةُ الْكُتُبِ الَّتِي كَتَبْتُهَا الْحَفِظَةُ فِي الدُّنْيَا يَوْمَ
الْقِيَامَةِ حَقٌّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كُتُبًا يَلْقَاهُ مِنْشُورًا﴾ (١٣) أَقْرَأَ كِتَابَكَ ﴿
[الإسراء: ١٣، ١٤]، ثُمَّ يُعْطَى كِتَابُ الْمُؤْمِنِينَ بِإِيمَانِهِمْ وَكِتَابُ الْكَافِرِينَ بِشِمَالِهِمْ
أَوْ من وراء ظهورهم، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ بِإِيمَانِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا

كُنْبِيَّةٌ ﴿[الحاقة: ١٩]، الآية ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْقِيَ كُنْبَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلَيِّنَنِي لَأَرْوَتَ كُنْبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٥]، الآية. ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْقِيَ كُنْبَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ [الانشقاق: ١٠].

قال رحمه الله:

٥٥ - وَحَقُّ وَزْنُ أَعْمَالٍ وَجَرِيٌّ عَلَى مَثْنِ الصَّرَاطِ بِلَا اهْتِبَالِ

قوله: (بِلَا اهْتِبَالٍ^(١)) أي: بلا احتيال، متعلّق بقوله: (حقّ) أي: وزن الأعمال حقّ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨].

والمراد بالوزن: ما يعرف به مقادير الأعمال، لأنّ الأعمال أعراض يستحيل بقاءها ولا توصف بالخفة والثقل، لكن لما ورد الدليل على ثبوته يجب أن نعتقده ونكلّ علم ذلك على الله تعالى، ولا نشتغل بكيفيته بل نقول: إنّ الله تعالى قادر على أن يُعرّف عباده مقادير أعمالهم يوم القيامة، بأيّ طريق شاء، ويكون ذلك ميزاناً لأعمال العباد.

قوله: (جَرِيٌّ) أي: المروّز على الصراط حقّ على قدر تفاوت درجاتهم وأعمالهم في الدنيا، فمن كان أعلى درجة أصلح عملاً كان مروّره عليه أسرع.

قال جعله الله في شفاعته محمد ﷺ:

٥٦ - وَمَرْجُو شَفَاعَةِ أَهْلِ خَيْرٍ لِأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ كَالْجِبَالِ

يرجى شفاعته أهل الخير من الأنبياء والرسل والأخيار لمن ارتكب كبيرة

(١) اهتبل الشخص: (١) حزن، اهتبل على فقد أمّه والده. (٢) كذب واحتال وخدع، عرف عنه أنّه يهتبل في تعامله مع الناس. اهتبل الفرصة: اغتنمها. معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٣٢١).

خلافًا للمعتزلة، ومنشأ الخلاف جواز العفو، فمن جَوَزَ العفو من الله تعالى بفضله وكرمه بلا واسطة أجازهُ بشفاعة بعض الأخيار، ومن لم يجوزهُ بلا واسطة فلا يجوزهُ بلا واسطة.

لنا قوله ﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)^(١)، وهذا حديث مشهور. قال رحمه الله:

٥٧- وَذُو الْإِيمَانِ لَا يَبْقَى مُقِيمًا بِسُوءِ الذَّنْبِ فِي دَارِ اشْتِعَالِ

مَنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا بِالْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ بِشَوْمِ ذَنْبِهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْكِبَائِرِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، بَلْ عَاقِبَةُ أَمْرِ الْجَنَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وَالْمُؤْمِنُ الْعَاصِي قَدْ عَمِلَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا، وَأَقْلَهُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فَيَجِبُ أَنْ يَرَى ثَوَابَهُ بِمَقْتَضَى الْآيَةِ، وَرُؤْيُهُ الثَّوَابِ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْخُلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ؛ إِذِ الثَّوَابُ قَبْلَ الْعِقَابِ مُتَّفِقٌ إجماعًا، فَثَبِتَ أَنَّهُ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ.

وذهبت المعتزلة إلى أنه مَخْلَدٌ فِي النَّارِ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدُ وَهُوَ: إِنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَهُ.

قال رحمه الله:

٥٨- لَقَدْ أَلْبَسْتُ لِلتَّوْحِيدِ وَشْيًا^(٢) بَدِيعَ الشَّكْلِ كَالسَّحْرِ الْحَلَالِ

(١) المسند لابن خسرو (٨٠٩). وأبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، وأحمد (١٣٢٢٢).

(٢) في بعض النسخ: نَظْمًا.

(للتَّوْحِيدِ) أي: للمنظوم الذي يقال للتَّوْحِيدِ، (الْوَشْيِ) الثَّوبُ الذي يكونُ فيه أنواعُ ألوانٍ من السَّوَادِ والبَيَاضِ والْحَمْرَةِ وغيرها، و(بَدِيعُ الشَّكْلِ) صفةٌ وَشْيٍ، ولم يتعرَّفْ بالإضافةِ لأنَّ إضافتهُ لفظيَّةٌ، والشَّكْلُ: هي هيئةٌ تعرَّضُ للشَّيْءِ بواسطةِ إحاطةِ حدِّه.

قوله: (كالسَّحْرِ) هو المشبَّهُ بِهِ للشَّكْلِ لا للوَشْيِ؛ لأنَّ تشبيهَ النِّكْرَةِ بالمعرفةِ غيرَ مرضيٍّ، السَّحْرُ: من سَحَرَ يَسْحَرُ سَحْرًا: إذا خدَعَ أحدًا وجعله مدهوشًا متحيرًا، وهذا إنَّما يكونُ بأنَّ يفعلَ السَّاحِرُ شيئًا يعجزُ من فعله وإدراكه المسحورُ عليه، وسحْرُ الشَّكْلِ كونهُ بحيثُ لا يوجدُ مثله ولا يدركُ كنهه، وإنَّما وصفَ السَّحْرَ بالحلالِ إذ لو شبَّهَ بالسَّحْرِ مطلقًا لبادرت الأوهامُ إلى أنَّ السَّحْرَ حرامٌ، والمُشَابَهَةُ بالحرامِ حرامٌ أو قربتُ منه، فيكونُ موجبًا لتنفيرِ الطَّبَّاعِ عن نظمهِ لا ترغيبًا فيه، فوصفهُ بالحلالِ ليعلمُ أنَّ مُرادَهُ بالسَّحْرِ شيءٌ يعجزُ غيره عن إتيانِ مثله.

واعلمُ أنَّه شبَّهَ المنظومَ بإنسانٍ بديعِ الجمالِ وصنيعه فيه بما يتزيَّنُ به من اللباسِ فيكونُ وشيًّا استعارةً تخيليةً لا ترشيحًا لها لأنَّ المذكورَ هو المشبَّه.

قال أنار الله مرقده:

٥٩- يُسَلِّي الْقَلْبَ كَالْبُشْرَى بِرُوحٍ وَيُخَيِّ الرُّوحَ كَالْمَاءِ الرُّلَالِ

التَّسْلِيَةُ: التَّفْرِيحُ، البُشْرَى: البشارة، الرُّوحُ: الرَّاحَةُ، والمرادُ بإحياءِ الرُّوحِ: تخليصه من الشَّدَّةِ، و(الْمَاءِ الرُّلَالِ) هو الماءُ العذبُ الصَّافِي: يعني: نظمِي هذا يفرِّحُ قلبَ المؤمنِ بالرُّوحِ والرَّاحَةِ كتفريحِ البشارةِ إيَّاهُ بإتيانِ محبوبٍ أو بخبرٍ، وتخلَّصُ الرُّوحُ عن الشُّبُهَاتِ الظُّلُمَانِيَةِ كالماءِ العذبِ يقوِّيه ويخلَّصُه عن الشَّدَّةِ.

قال أنار الله قبره:

٦٠ - فَخَوْضُوا فِيهِ حِفْظًا وَاعْتِقَادًا تَنَالُوا جِنْسَ أَصْنَافِ الْمَنَالِ

المراد بالخوض هنا: الشروع، المنال: العطاء، الأمر هنا للالتماس، أي: اشرعوا فيه حفظاً أي من جهة إنكم تحفظونه وتعتقدونه، لا من جهة الرد والاعتراض، فإنكم إن تخوضوا فيه من هذه الجهة تبلغوا العطاء من الله تعالى، وأما من جهة الرد والاعتراض فلا، لأنه حرام ولا حظ من العطاء لمباشر الحرام. فقوله: (حِفْظًا وَاعْتِقَادًا) تمييز، وقوله: (تنالوا) مجزوم بأنه جواب أمر، والجنس هنا زائد لا طائل تحته، وإضافة الأصناف من قبيل خاتم فضة.

قال أفاض الله عليه سجال غفرانه:

٦١ - وَكُونُوا عَوْنَ هَذَا الْعَبْدِ دَهْرًا بِذِكْرِ الْخَيْرِ فِي حَالِ ابْتِهَالٍ

٦٢ - لَعَلَّ اللَّهَ يَغْفُوهُ بِفَضْلِ وَيُعْطِيهِ السَّعَادَةَ فِي الْمَالِ

العون: مصدر بمعنى الفاعل، أراد بهذا العبد نفسه، الابتهال: التضرع يقول على سبيل الالتماس: كونوا ناصري هذا العبد بذكر الخير في حال تضرعكم إلى الله تعالى واستغفاركم منه، لعل الله يتجاوز عن سيئاته بفضلِهِ وكرمه وبركة دعائكم، ويجعل عاقبة أمره خيراً، جزاء الله من ذلك جزاء حسناً، ويعفو عنه لطفًا وكرمًا، وأدعو الله تعالى له بالرضوان والرحمة والمغفرة والغفران، إنه ولي الإجابة والتوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

